

UNIVERSAL  
LIBRARY

**OU\_190163**

UNIVERSAL  
LIBRARY

جَنَاتُ نَيْشَاپُورِ

تُورَاةُ عَلِي بْنِ عَلِيٍّ هَمِيرِي

1864

ترجمه

مجموعه من كتابه الدولة للشؤون الثقافية

٩٤٥٥٣  
غ ت

**OSMANIA UNIVERSITY LIBRARY**

Call No.

٢٠٠٤ / ٩٦٥٥٠٣

Accession No.

٣٨٢٢

Author

عائنا جاجان

Title

١٨٢٤ / شوره مع برينداع

This book should be returned on or before the date last marked below.

١٨٢٤



جَنَّا غَانِيَا

ثَوْدَةَ عَلِي بْنِ غَالِبٍ

1864

ترجمه

لجنة مكتبة الدولة للشؤون الثقافية



1965



جَنَاتِ نَبَاةٍ

ثَوْرَاتُ عَلِيٍّ زَيْنِ الْعَمْرِ

1864





ثُورَةُ عَام 1864

ثُورَةُ بَنِّ عَزَاهُمُ

وهو الباب الخامس من كتاب

أَصُولُ الْحَمَائِلِ الْفَرَسِيَّةِ بِالْبَلَدِ الْيُونَنِيِّ

تأليف

جان غانبارج

ترجمة

لجنة من لُغَاة الدَّوْلَةِ لِلسُّوْرَةِ الْعَاقِبَةِ



البَابُ الْخَامِسُ

ثَوْرَةٌ عَامَّةٌ ١٨٦



## 1 - أسباب الانتفاض

هوجت الحكومة التونسية في ربيع سنة 1864 بقيام ثورة سنتها عدة قاتل . لم تلت في ظرف اسابيع قليلة ان عمت البلاد بأسرها . وقد كان سببها المباشر الترفيع في الضرائب . بيد انّ العصب الشعبي كانت له أسباب أعمق من ذلك وأبعد أثرا .

فالاصلاحات المتأثرة بالتطور الأوروبي التي ادخلت على البلاد . والتنظيم الجديد للإدارة والقضاء . لم يتقبل الشعب جميعها . ارتياح واصطدم مصطفى خرنه دار في مقر الحكم بباردو بمعارضة من قبل جماعة من الاعيان المحافظين بعضهم من حاسية الباي وبعضهم من دوي قرناه . لكنّه لم يعأ بهذه المعارضة ولم يتأثر لها علما منه بانّ الباي في شغل شاعل عن شؤون الحكم وغير مهتمّ الا بالفسوق والفساد .

نحت انّ الجوّ قد خلا لمصطفى خرنه دار واستطاع ان يكون الحاكم بأمرة في البلاد بعد ان نجح في إبعاد كلّ المنافسين له والطامعين في الحلول محلّه . حتّى انّ حمودة (1) ناي المحالّ الذي هو شقيق محمد الصادق ناي والذي كان الوحيد الذي يقدر على مضايقة ذلك الوزير قد ادركته الميته فتحاه في شهر اوت 1863 .

وقد اثار هذه الميته المفاجئة التي أفاد منها الوزير الاول عدة شكوك وريب في القوس ، وراح الكثيرون يتحدثون عن تسميم أصيب به ، ورأى بعضهم انّ لحزنه دار صلعا في هذا التسميم .

ولقد كان في الامكان ان يكون لاعتراض الجبرالين خير الدين وحسين على السياسة التي ينتهجها الوزير الاكسر في الشؤون المالية شأن عظيم . بيد انّ هذين الصهرين لمصطفى خرنه دار ظلّا في شبه عزلة داخل المجلس الاكبر ، حتّى انهما اضطرّا لتقديم استقالتهما والذهاب للخارج حيث بقيا مدة من الزمن كأتبعهما معدان عن القطر

التونسي ، ولم يكن من العسير على مصطفى خرنه دار ان يظفر بمن يحل محلتهما . وقد عمد منذ اكتوبر 1863 الى تأسيس مجلس خاص يضم 25 عضوا ، ومهمته النظر في الشؤون العامة قبل عرضها على المجلس الاكبر . وبذلك تستنى للوزير الاكبر نقل السلطة لمجلس اضيّق من حيث العدد واكثر أنقيادا وطواعية اليه من المجلس الاكبر ، واتيح له بذلك التخلص — في سر وبدون عناء — من المعارضة التي كان يلقاها من حوله في باردو . ولم يكن الامر كذلك فيما يحصر الغضب الذي كانت تعلي مراجله داخل البلاد .

ذلك بان العمال والخلفاء والقضاة قد اشدّ حقهم على الاصلاحات التي احوالتهم ما كانوا يتمتعون به من نفوذ الى محاكم الممالك . وكانوا يغبطون ما اكتسبه المحطوطون الجدد فيما اكتسبوا من ثروات طائلة . وبمضجون سياستهم الرامية الى احتكار اهم الحطط وتبديد المالية العمومية واقبال كاهل الشعب بفادح الضرائب .

وكان الشعار الذي اعلنه الاعيان والتف من حوله مصرمو ثورة عام 1864 هو :  
« كفانا مجبى — وممالك — ودستورا » .

أما الاهالي فكان لغضبهم أسباب أخرى . ففس ذلك ان الاصلاحات الجديدة والمبتدعات الفنية كانت اشدّ تحريكا لمشاعرهم . وبلغ في إثارة حفاظهم من الاختلال المالي ومن الاضطهادات الجبائية التي كادت ان تكون عددهم من الامور الطبيعية التي ألفوها بحكم العادة منذ امد بعيد . وان تدّة تعلق اهل البادية بعاداتهم جعلتهم يخافون من كل مستحدث جديد ، ولو قيل لهم انه لصالحهم . فهم يخشون ان تزداد حالتهم سوءا ، ويكونوا ازاؤه كالمستجير من الرمضاء بالنار . حسبما سبق لهم ان حاربوا ذلك فيما مضى . ولم يخرجوا من تجربتهم الا بكلّ خسارة .

واذا كان الدستور لم ينل من وضعهم الا قليلا فان الاصلاحات العدلية قد تبدّت لهم على عَجَل في صورة بدعة منكرة . لانها تصطّرهم ، كلما عن لهم التقاضي . الى المكث في المدينة اياما عديدة ، ولان ما اتّسمت به من بطء في الاجراءات وتعقّد في الواجبات والشكليات قد عَسُر على عقولهم البسيطة قبوله والاذعان اليه . وهم في معظمهم قوم سدّج لا تهتمهم المبادئ العليا ولا يقيمون لها وزنا ، بل لا تهتمهم الا معرفة ما سيخرج من جيوبهم . وقد يقولون في قرارة نفوسهم انهم ان كانوا مضطرين لا

محالة لدفع الضرائب فالأولى ان يعودوا الى ما كانوا عليه من التقاضي لدى قضائهم ، الذين وان كانوا يكلّفونهم من الارهاق ما لا يقل عن قضاء الممالك البغيضين اليهم . الا ان فصل التوازل لدى قضائهم اسرع واقلّ عناء .

ولقد تلقى اهل المدن والارياف ترميم حنايا زغوان بادىء ذي بدء بمزيد من الترحيب والرضى . واعجبوا بالماء النмир يتدفق فيها ومنها غزيرا . الا ان سكّان العاصمة قد سخطوا حين علموا ان سيمرض عليهم ثمن لاستهلاك ذلك الماء . وسكّان الارياف قد ساءهم ان يروا فرق الحراسة تصدّهم عن صرف مجاري المياه لعائدتهم . وسرعان ما اقلقت فرحة الجميع كلوا من انجاز اعتبروه مؤديا بالبلاد الى الابهيار .

ولم يكند يلفت الجهار البرقي الانظار في مستهلّ وصحه ، داخل البلاد ، حتى اعتبرته القبائل الرّحل في عداد الاختراعات الاخنية العائدة بالشؤم على البلاد . كيف لا ومن طوابع نحسه انه يمكن خيالة الباي من الوصول بسرعة مدهشة لاي مكان يكون قد جدّ فيه ما يلزم قمعه من الاضطراب ؟ ولقد يدوانه من السير عليهم قطع الاسلاك البرقية . الا ان الذي كان يقيد ايديهم عن ذلك علمهم بان عاقبة سعيهم ستكون عقابا صارما جماعيا واستعجالا ينهال عليهم في صورة غرامات مالية وجلد لا يسلط على الضاعلين وحدهم بل كثيرا ما ينال حتى الابرياء .

لقد كان الغصب كامنا في البلاد كمون النار في الزند . ولكنه كان ملموسا . وان الذين كانوا ينصحون في ضرامه هم المتايخ والاعيان الذين غاطهم استلاب جانب من نفوذهم . وقد شهد بذلك ملاحظ بصير وهو القائمقام كامبونون ( Camponon ) الذي عاد لتونس في 27 فيفري 1862 بعد غياب عنها دام ثمانية اعوام ، واستأنف ادارة المدرسة الحربية بباردو التي كان قد باشرها من سنة 1850 الى سنة 1854 في عهد احمد باي . وقد عبّر عن اندهاشه للتعبيرات التي طرأت على البلاد ، ووصف في رسالة مسهية وجهها لوزير الحرب في فرنسا حالة القلق والحنق الدفين التي كانت تسود البلاد التونسية ، ومما جاء في رسالته قوله : « ان الاعرابي يطلب من سادته ألاّ يتقلوا كاهله بفادح الضرائب وان يسوسه اقلّ عدد ممكن من المأمورين وان تكون العدالة التي تطبّق عليه على مقربة منه وذات اجراءات سريعة وخالية من التشعب .

ولا تسيء من هذا يوحد اليوم . فالبلاد قد أثقلت كاهلها الدّيون من جراء انجاز عدّة مشاريع كبرى للاشغال العمومية التي اقدمت عليها في عجلٍ تلك الحكومة العتيّة . ولا توجد بلاد كالبلاد العربية يشعر فيها دافع الصرائب بردّ الفعل العنيف الحاصل من صيق الحاله المالية .

ومن جهة اخرى فانّ الاعرابي كان تابعاً فيما مضى اداريا الى العامل ، وعدليا الى القاضي . وكان له حق الالتجاء في آخر الامر الى الباي . وكان — حسب عبارة تصويرية فريدة في نائها — غير مأكول الاّ من حابت رحلين فقط . امّا اليوم وقد انتقلت معظم حصائص نطر العامل والقاضي الى المحاكم فقد اصبح مأكولا من طرف سائر اعضاء تلكم المحاكم . ولقد كان يقابل بالحضوع والامتنال احكام العدالة المحليّة لانه احراء انها كانت سريعة ولم يكن يصطّر لتعقيها لدى الباي الاّ في الحالات الاستثنائية التي تكتسي شيئا من الخطورة . امّا اليوم فان الساكن بقايس . التي هي على بُعد ثمانين فرسحا من تونس . اذا شاء ان يُعقّب حكما اصدرته ضدّه محكمة الجهة التي يتنسب اليها . كان لزاما عليه ان يذهب لتونس . وبعد ان يتكبّد في ترحاله النفقات الطائلة يجد نفسه محروما من حقّ كان يتمتع به . ونعني به امكان بسط ظلامته على مسامح الباي مباشرة . وليس له في هذه الحال الاّ انتظار ما عسى ان تصدره في شأن فضيته لجنة اخرى منسقة عن المجلس الأكبر . ومتركبه من نفس اولئك الممالك المبعوضين . فهي التي تثبت ما تشاء وتمحو ما تشاء من الاحكام . وعملها في هذا الشأن شبيه بعمل محاكم النقص والابرار .

ادن فكلّ شيء قد تغيّر بعه في عادات ذلك الشعب العربي الذي ألف الاستقرار . وهذا ما يمسّر كون تدور الغضب لم تلبث ان اثمرت ذلك الاضطراب المعلوم . فمن ذلك انّ وفدا من سكّان العاصمة التّونسية يصمّ زهاء الف ومائتي شخص قصد منذ بضعة اشهر قصر باردو حاملا رايات الاولياء الصّالحين الذين هم مناطُ التبرّك والتّيجيل من طرف الشعب . وطلبوا الى الباي ان يُدْهِبَ عنهم المستحدثات من البدع ويأذن بتحجير تصدير الحبوب . فما كان من الباي الاّ ان أعرض عن طلبهم واصدر امره برج قادة الحركة في السجون . ولو استجاب لطلبهم لحدثت — بدون شك — اضطرابات خطيرة تكون اولّ ضحاياها الاحياء الاروية بالعاصمة .



ولم يفت الممالك جريا على سياسة المراوغة التي هي ديدنهم ان يُوقروا في ادهان الاهالي بانّ الاصلاحات التي لم تحرز على رضاهم واثارت احتجاجهم ليست من صنع اوائك الممالك بل هي من تدبيرات النصارى، وانّ قنابلهم هم الدين فرضوها علينا عسبا عنا . قائلين لهم « ان ليس لكم بدّ من قبولها والرضوخ اليها . الى ان يبدّل الله الاوقات بخير » .

وقد اشار كمبون ايضا الى قصاؤل تأثير الاروبيين قائلا : « ان التدخل المباشر من طرف القاصِل لدى الباى لم يبق له اثر اليوم . ضرورة انّ الباى لم يبق كما كان الحاكم بأمره . ولم تعد تلمس منهم منورة ولم يعد يسمع لهم قول . بل انه ليكفى ان يتدخلوا في امر ما لكي يمتسّى ذلك الامر بالمثل ويحصل فيه عكس ما يشاؤون . وفي كل اسبوع تقطع الاسلاك البرقية وتحتطم مواب مجاري المياه ، وادا اشتكى القناصل ساء أثر هذه العمال اجابت . الحكومة . انها اصدرت تعليماتها للشرطة لكي تقبض على الجناة . ولا نستطيع بمقتضى الدستور أن نعمل اكثر من ذلك لانّ تطبيق قاعدة المسؤولية المشتركة على القناصل امر تأباه المدينة ولا تقرّه الاّ حالة الهمجية .

وعلاوة على ذلك فادّ هناك شائعات شائنة كانت تروج في البلاد . ومؤدّاها انّ حزه دار هد باع القطر التونسي للفرنسيين . ومن الادلة لدعم هذه الشائعات واتّأيد ذلك التواطؤ بين الورير الاوّل التونسي وبين فرنسا . ما كان يحري انجاره من الاسعال الكبرى . وكذلك القرض الذي التمس من « اولنجي » . وكان العمال او الحلفاء يبرّرون شعهم مستشهدين بالملايين التي كانت تنحدر لجيوب الاجاب . وكان الاعوان الانكازيون يؤجّجون صرام العصبة الشعبي بما يروّجونه من وشايات صدّ الفرنسيين فهم يقولون : « ينبغي ان يبيّن للشعب (اي الشعب التونسي) شدة وطأة الضرائب وقتل الديون ووفرة المصاريف العمومية انّني لا نسبة ولا مناسبة بينها وبين طاقة الاهليين . والتي مصبرها الحقيقي سياسة التدبير التي يملكها كبار الموظفين . بحيث انّ العرص من هذه الدعاية هو استئثار التعصّب ائديني الكامن في نفوس المسلمين ، ولشعارهم بانّ النصارى هم السبب الحقيقي فيما حصلوا اياه من تضحيات مالية . فمن ذلك انّ بناء السزل القنصلي لمرانسا تونس والاشعال التي اجريت بالمرسى وترميم حنايا قرطاج قد ندّد بها اسوأ تنديد . وانتشر خبرها حتى الى اقاصي جهات المملكة باعتبار كونها السبب الاصلي

للفائقة المالية التي تعانيها البلاد التونسية . ومن شاء ان يبحث عن تقلص العطف المحبط بنا ، فليعلم ان هذا هو مصدره .

ومنذ اواخر سنة 1861 تكاثرت الحوادث في البلاد ، وتضاعفت جرأة القبائل المتاخمة للحدود في غاراتها على التراب الجزائري . اما في الداخل ، فالعشائر في صراع بعضها مع بعض . فهي تقطع السائلة وتقرض المغارم على القوافل . ويستفاد مما استحلصه ليون روش ان العمال الذين لم يرضوا عن الاصلاحات قد عمدوا لبعض الطرف عن الاضطراب الذي هو الحالة الطبيعية للأعراب اذا لم تقبض عليهم يد من حديد . وبذلك قد ارادوا ان يقيموا الدليل على ما فيها من عيوب ، فتكاثر الاغتيالات والسرقات ، وانقصت جموع غفيرة من العشائر او عشائرها على جيرانها قصد السلب والنهب ، وعسر على الحكومة استحلاص الضرائب . وظهر نقصان المداخل الجبائية في كل مكان . وما كان باي المحال حدوده لينجو من مارق وقع فيه في الجبال الواقعة غربي القطر الا بفضل تدخل كتية فرنسية ادرسته من ناحية القالة .

وتكسرت الحوادث على الحدود . ففي شهر جوان 1862 كان المارشال بليسيي ( Péliissier ) يواجه غارات تونسية صوب الجزائر . وقد اصطر اثر هجوم شنه اولاد بوغانم لرد الفعل بتوجيه حملة عسكرية لترايهم ، و اشار قنصل فرانس في الحريف الموالي لوقوع معارك وغارات اخرى في نفس تلك المنطقة . وتجددت هذه الحوادث في السنة الموالية وكانت اشد عنفا من التي سبقتها بما افضى الى تدخل حديد من طرف الجيوش الفرنسية في التراب التونسي على مقربة من تالة في شهر جويلية 1863 . بيد ان هذا التدخل لم يكن له اثر يذكر وكان حظه شبيها بالذي حصل للحملة العسكرية في السنة السابقة .

لقد كان من العسير على ليون روش ان يعترف بخطأه علانية ويعلم اخفاق سياسة الاصلاحات ويشهد تنهقر نفوذه بقصر باردو . بل كان يعزو ما اصاب الشؤون العامة من عطل لتدبيرات مستشارين متعصين امثال حسين وخير الدين اللذين اصبحا من المعادين لفرانسا . وقد استغرب المسؤولون بالوزارة الحارحية الفرنسية كيف انقلب قنصلهم على عقبيه ، واصبح اليوم ساخطا على من كان يشيد بذكورهم منذ عامين ومتهما الفرنسيين المستوطنين بتونس بعدم الثبات على المبدأ من اجل كونهم استنكروا الدستور بعد ان كانوا قد رحبوا به واستحسنوه .

وبعد ذلك بقليل بارح ليون روش البلاد التونسية وابتحر لفرنسا في جويلية 1863 تاركا ادارة القنصلية لاحد المترشحين بها وهو المسمى مولان (Moulin) . ووضعت الحكومة الابطالية من جهتها حدا للمهمة العسيرة التي كان يقوم بها نائبها الشوفالي بنسا ( Bensa ) وعوّضته على رأس القنصلية بقامباروتا ( Gambarotta ) الذي قال عنه مولان انه ترك في تونس اثرا طيبا عندما كان يباشر مهمة نائب قنصل .

وفي تلك الاثناء انفسح المجال لقنصل انكلترة ريشارود ( Richard Wood ) ليكون له المقام الاول من حيث الخطوة والاعتبار .

وما كان لقنصل فرنسا الجديد شارل دي بوفال ( Charles De Beauval ) الذي نزل بميناء حلق الوادي في غرة نوفمبر 1863 ان يحظى بمثل النفوذ الذي أحرزه زميله الانكليزي مع انه لم يكن حديث عهد ببلاد الاسلام ضرورة انه بآثر مهام قنصلية الاسكندرية طيلة ثلاثة اعوام . ولا سمي بينو زاير ( Buenos - Aires ) رفض هذا المنصب وظفر عوضه بقنصلية تونس بفضل توصية صدرت لعائده من مدام كورنو ( Cornu ) لدى الامبراطور . وكان دي بوفال (2) قليل الاتزان وعصبي المزاج تسدو عليه الكبرياء ويتصدر عنه الغليظ من القول . بيد ان ما حظي به من عطف نادر جعل منه خير من يوثق به لدى الامبراطور . ولقد استنسخ كل التقارير الموجهة الى دروين دي لوي ( Drouyn Du Lhuys ) وابلغها الى مدام كورنو واذاف اليها رسائل شخصية ضمنها تصورا مباشرا وبكامل الدقة لكل ما له صلة بالناس وبالايشاء (3) .

وفي شهر سبتمبر 1863 قرّرت الحكومة التونسية تعميم الاداء الموظف على الرؤوس والمعروف بالمجبي ، وسجبه على كافة الرعايا التونسيين على اختلاف معتقداتهم الدينية وطبقاتهم الاجتماعية ، وقد كان معفى منه سكان العاصمة والمدن الكبرى ، وهي القيروان وسوسة والمنستير وصفاقس ، وكذلك الموظفون والعساكر والطلبة والعلماء ويهود الحاضرة . وبعد مضي ثلاثة اشهر على قرار التعميم صدر الاذن بمضاعفة مقدار الاداء المتحدّث عنه ، حيث رفع لاثنين وسبعين ريالا في اغلب الحالات (بصفة عامة) ، في حال ان المداخيل الجبائية الموظفة من قبل لم يقع التوصل الى خلاصها بأكملها ، وامتنع اهل الجريد من دفع الاداء ، بينما اجتازت قبائل من العرب الرحالة الحدود التونسية وحطّت رحالها في التراب الليبي .

ومّا لا ريب فيه أنّ هذه الزيادة في الضرائب لم يكن يبرّرها أيّ نموّ اقتصادي في الوضع التونسي السائد في ذلك العهد . والدليل على ذلك هو ان المساحات التي بُدِرت في عهد الباي السابق كانت عبارة عن ستين ألف ماشية تربية بينما المساحة المزروعة اليوم لا تتجاوز الاربعين ألف ماشية . ولقد توقّع دويوفال حصول قلاقل من جرّاء هذا الازهاق فأخذ على نفسه ارسال مكتوب على معنى النصيحة الى الوزير الاكبر مصطفى خزنة دار بتاريخ الخامس عشر من شهر ديسمبر ، بيد أنّ هذا الاخير تقبّل المكتوب بشيء من السرودة (4)

ولم يتأخّر دروين دولوي من جهته عن معاتبة القنصل من اجل سلوكه الذي وصفه بانه فُضُولي (5) ولا داعي له اصلاً ، الامر الذي خيّب آمال دويوفال وجعله يشعر بجرح عميق اصاب كبريائه . وسرعان ما القى تبعة فشله على عاتق خزنة دار وصار منذ ذلك الوقت يكيّن له الحقد والبغضاء ، وظهر اثر ذلك حتى في مراسلاته الرسمية للوزارة الخارجية الفرنسية .

على أنّ القنصل الفرنسي وان بدا منه ما ينيء نقلة الكياسة في مخاطبته الوزير الاكبر التونسي فإنّ الاحداث قد كانت مصدّقة لما توقّعه ، إذ كانت المجبى محلّ سخط من كافّة افراد الشعب ، والدليل على ذلك هو انه بمجرد ما سعى اعوان الباي في استخلاصها انطلقت الثورة من عقالها .

## 2 - تطور الثورة

ففي يوم 10 مارس 1864 وردت برقية من جان ماتيني ( Jean Mattei ) العون القنصلي لفرانسا بصفاقس (6) تميد اتفاق كلمة القبائل على الامتناع من دفع الأداء الجديد على قاعدة 72 ريالاً . سبق لبني زيد ان اعلنوا الامتناع من دفع الأداء المتحدث عنه بالرغم من وجود المحلة بين اظههم بقيادة سي سليم ، وما زالوا مترددين حتى في الوفاء بالمقدار القديم الذي هو 36 ريالاً . ولا تلبث ان تتحد صفوف العاضيين من كافة القبائل عند اول اشارة تنبىء بانطلاق اية محلة تكون مهمتها استخلاص الاداء .

وهذا عامل الجزائريين المستوطنين بالكاف بصرح في 14 مارس بان اولاد بوغانم والفراتيش قد اغاروا على اولاد يحيى بالجزائر ، وان كافة القبائل القاطنة على مقربة من الحدود هي في حالة اضطراب ، وتبدي سخطا عظيما على الحكومة ويسود البلاد جو من الهيجان بسبب اداء الاثنين والسبعين ريالاً .

### أ ( ثورة القبائل

انطلقت الثورة من الاعراض وامتدت للجريد ومنطقة القيروان ، وانتشرت غربى الكاف وادركت في شهر افريل ضفاف وادي مجردة . ففي اقل من شهر كادت الثورة ان تعم كافة اطراف البلاد . وفي اثناء ذلك كانت القوارب تترى من مالطة محملة بالبارود الانكليزي الذي يدخل البلاد جهرة بالرغم من تحجير دخوله ، وكان عرب القبائل الشاقة عصا الطاعة يتناعون من التجار اليهود المستقرين بالمدن الساحلية ، وكانت القوافل التي تستطيع دون غيرها السير في امن وأمان تحت حراسة الثائرين انفسهم هي التي تكون حمولتها امّا البارود او الرصاص . وأخذ الاعيان زمام الحركة في عدة جهات ،

ولاذ العمال والخلفاء بالفرار او احتجبوا عن الانظار ، واستولى الثوار على طوابعهم ، ونهبوا مطامير حبويهم ، وتبادلوا بينهم الايمان المغلظة من حول موائد الطعام على الثبات الى النهاية فيما هم بصددده وعلى البقاء متحدين حتى يفوزوا بالمرام .

وقد تولى قيادة الثورة في جلاص رجل من ذوي البيوتات يقال له السبوعي بن محمد السبوعي . وفي بطن رياح تولى زعامتها ابن دحر . اما غربي البلاد فالذي ثبتت له الزعامة هو رجل من ماجر يحسن القراءة والكتابة يدعى علي بن غذاهم والظاهر ان ذلك حصل له بفضل التأيد الذي حظي به من طرف طريقة التجانية التي لها مكانة كبيرة في تلك الجهة .

ويلخ علي بن غذاهم من السنّ خمسين عاما في ذلك العهد ، وكان ابوه قاضيا بماجر ، ويقال انه مات مسموما من يد عامل الجهة العربي البكوش السهيلي .

وقد تلقى علي بن غذاهم نصيبا من التعليم بجامع الزيتونة ثم استكتبه العربي البكوش . وحسبما يلوح فان قبيلة ماجر هي اول قبيلة اطلقت عليه لقب « باي الشعب » . وما لبث ان امتدّ نفوذه للقبائل المجاورة كأولاد عيار والفراشيش وونيفة حتى صار الزعيم الاعلى للثوار .

وكانت البرقيات الفصليّة تترى من اسبوع الى آخر وكلّها تشير لانتشار الحركة الثورية ، فتقول مثلا : « ان مدينة الكاف قد وقع السطو عليها ونهبت بها ستة دكاكين وانقطعت المواصلات بضواحي القيروان . اما بجهة قابس فانّ المحلة التي يقودها سي سليم قد طوّقها الثوار . وعلى مقرنة من الحدود التونسية الطرابلسية دارت معركة بين قبيلتي النوائل وورغمّة اسفرت عن الف وثلاثمائة بين قتيل وجريح ما زالت جثثهم واجسادهم ملقاة على الارض . وما زالت قطعان المواشي التي على ملك الباى عرضة للنهب . وما زالت اللصوصية تعيث فسادا في كل مكان . وتعطلت حركة القوافل . او اذا كان لا بدّ لها من التنقل اضطرت لسلوك غير الطرق الجادة ، وهي اطول بكثير مما اعتادت سلوكه فيما مضى .

وما زال داخل الايالة في حالة غليان . فمجاز الباب قد شهدت معارك عنيفة ، وباجة ذات المزارع الخصبة قد نهبت . ولم تسلم الضواحي القريبة من الحاضرة التونسية اذ اغار الثوار على ضيعة لخزّنه دار فبدّوا ما بها شنر مكر ، وهذا ما حصل ايضا لقصر احد الجنرالات على معنى الانتقام منه لانه كلّف بمباشرة عملية قمع الثورة ....

كل ذلك يجري والحكومة تتظاهر بعدم الانزعاج ويبدو انها تعتقد ان المارك الدائرة رحاها في البلاد هي نتيجة نزاع عادي بين القبائل ، في حال ان الاضطرابات التي ذرّ قرنهما منذ مدة قد اصبحت ثورة بالمعنى الاتم ، ونودي بعلي بن غدام الشريف زعيم اولاد ماجر بابا على منطقة الكاف . واصبحت الكلمات التي يكثرون ترديدها في كل آن وحين هي الآتية : « لا مجبى بعد اليوم . ولا ممالك ولا دستور ! » . ولحد الآن لم يسيطر التعصب الديني والنهب - ما عدا بالنسبة لبعض وقائع شاذة - على حركة الثوار التي عمت البلاد وامتدت حتى الى النواحي التي لا تبعد عن تونس العاصمة الا بقدر مسيرة ساعة زمنية » .

وقد رجع لباردو على جناح السرعة كل العمال الذين ارسلهم الباي لولاياتهم قصد استخلاص الضرائب وهم الجنرال حسين آغة ناجة وعاملها ، واحمد زروق عامل الجريد ، وادراهيم بن عباس عامل دريد ، والجنرال رشيد عامل القيروان وحلاص . واذا كان هؤلاء قد نحووا من الموت برجوعهم على اعقابهم فان الجنرال فرحات عامل الكاف واولاد ونيفة كان اقل حظا منهم اذ لقي حتفه في 16 افريل اثر معركة دارت بينه وبين الثوار من اولاد ونيفة فيما بين تبرسق والكاف ، وقد دارت الدائرة عليه بعد مقاومة استبسل فيها مع فئة قليلة من انصاره . وبعد ان تخلّى عنه مائة وخمسون من الصباحية الذين كانوا من جملة حرسه .

وفي 22 افريل افاد وود ان التمرّد قد اصبحت عاما . وان المواصلات قطعت بين تونس وسوسة وان الثوار قد استولوا على القيروان . وطالب بارسال بواخر حرية للنقط المهذّدة اكثر من غيرها بالخطر ، مخافة ان تنقلب الثورة الى جهاد ذي صبغة دينية قد يفضي الى الاجهاز على التّصارى .

وقد قطعت الاسلاك البرقية منذ اوائل شهر افريل ولم يكن من الممكن التفكير في ارجاعها لمعتادها نظرا للأخطار المتوقّع حصولها للأعوان القادرين على اصلاحها ، وعمّ الاختلال كامل الجهاز البرقي وانقطعت الصلة بين تونس والجزائر . وفي مدينة الكاف كان مستخدمو البريد الثلاثة وهم من الفرنسيين محصورين وسط جماهير من المسلمين المعادين ويوشك ان يفتك بهم في كل آن وحين . فاوفد لهم الجنرال ديهو ( Desvaux ) قائد دائرة سوق هراس رسولا امينا تمكّن من انقاذهم وحملهم معه الى الجزائر سالمين .

امّا في السواحل فكان الوضع اقلّ خطورة . ذلك لانّ المدن التي استنكرت مضاعفة المجبى مثلما استنكرته البوادي لم تشأ ان تقف معها في صعيد واحد من حيث المقاومة المسلّحة . وكانت مدن سوسة والمنستير وصفافس تعتمد على اسوارها لصدّ غارات العرب الرّحل او سكّان القرى الساحلية عليها قصد النهب . بيد انّ حامية سوسة التي كان عليها المورّل لحماية الذمار قد اصابها الانهيار، وبعد ان كانت تعدّ خمسة آلاف مقاتل لم يبق بها الاّ مثنان . ولاذ الآخرون بالفرار . فلزم الالتجاء لتنظيم دوريات من طرف السكّان لحراسة الامن . وفي اثناء ذلك كانت كافّة قرى الساحل في حالة تمرّد . وكان البدو والحضر على اتفاق لنهب الاجنّة واختطاف المواشي التي يملكها اهل المدن . ونهبت في 25 افريل مدينة المهديّة التي لا سور يحوطها ويحميها حيث اغار عليها اهل القسرى المجاورة لها .

كلّ هذه الاحداث قد فاجأت الحكومة كما هي العادة ولم يكن لها من العدّة ما تجابه به مشاكلها . فما عدا ما عندها من الصبايحية الذين لا يصحّ اعتبارهم بمشابهة عسكر نظامي ، كان تحت يدها زهاء الثلاثة او الاربعة آلاف من عساكر القرّة منهم كتيبة واحدة منظمّة نوعا ما ومستقرّة تونس العاصمة . ولا قبيلَ لهؤلاء بالوقوف في وجه حركة الثوّرة وقوفا جدّيا ومُجديا . ولهذا قد اضطرّت مرّة اخرى لاستدعاء قدماء العساكر الذين سرحوا من الخدمة منذ زمان . وهم الذين اشار اليهم كمينون قبل عامين بقوله في حقهم : « انّهم يعدّون الفين او ثلاثة من العساكر الطاعنين في السنّ وعلى حالة يرثى لها من حيث الملابس » . وقال في حقهم بروادلي « انّهم اقدر على زرد الاصواف منهم على الوقوف في وجه اهل البادية التونسية البواسل » .

ومن جهة اخرى فانّ مصطفى خزنه دار قد اشعر دي بوفال في 14 افريل بانّ الحكومة قرّرت الاستغناء عن خدمات القائمقام كمينون رئيس البعثة العسكرية الفرنسية (7) .

ولتهدئة روع البلاد اصدر الباي منشورا مؤرّخا في 21 افريل 1864 يقتضي الغاء مضاعفة المجبى وكذلك اصلاح العدلية . ويتضمّن ايضا وقف العمل مؤقتا بما جاء به عهد الامان .



## ب) قدوم الاساطيل الاروبية

ارسلت الحكومات الانكليزية والفرنسية والايطالية سفنا حربية للايالة التونسية استجابة لنداء قناصلها وقصد حماية رعاياها . ففي 14 افريل حلت الكروية الانكليزية فيرفلي ( Firefly ) بميناء حلق الوادي ، وحلت على اثرها في 25 وفي 26 افريل كروية وفرقاطة ايطاليتان وباخرتان انكليزيتان وكذلك سفينة حربية فرنسية . ولم تكن هذه السفن الا بمثابة الطلائع لقوى اهم واعظم ستأتي فيما بعد . وفعلا فما ان حل يوم 28 افريل حتى قدم اسطول فرنسي تحت قيادة كاهية الاميرال دربنغم ( D'Herbinglem ) والقي مراسيه بميناء تونس ، واسرع الايطاليون من جهتهم بإرسال ثلاث سفن حربية تحت قيادة كاهية الاميرال ألبيني ( Albini ) .

وبمجرد حلول هذه القوّات البحرية انتظمت فيما بينها دوريات الحراسة ، واخذت الوحدات الخفيفة منها تنقل من مرسى الى مرسى في السواحل الشرقية التونسية . امّا في كلّ من مرسى سوسة وصفاقس فقد رابطة عدّة كرويات وفرقاطات ليلاً نهاراً لتكون على اهبة نقل العائلات الطليانية والمالطية القاطنة بالأحياء الافرنجية اذا دعت الحاجة الى ذلك . وكانت سفن الخمر وسفن الانذار تروح وتغدو بين مواني قابس والمنستير والمهدية ، ومهمتها ربط الصّلات بينها وبين العاصمة والمدن الساحلية الكبرى ، ونقل البريد ، وحمل اعوان الباي واللاجئين الذين يرغبون في العودة الى تونس العاصمة او في الذهاب الى أوروبا . امّا معظم الاساطيل فقد لبثت مرابطا بميناء حلق الوادي على استعداد للتدخل عند أوّل اشارة . ومع ذلك فان وجودها لم يكن كافياً لتسكين روع الجالية الاروبية خصوصاً وقد ظهرت في اوائل شهر ماي بعض عصانات من الفلّاء في احوار العاصمة التونسية ، فكان لهذا الخطر المهدّد وللأنباء الواردة عن النهب والاضطراب اللذين انتابا عدّة مدن ساحلية — وهي انباء مبالغ فيها كثيراً — اثرٌ في اشاعة جوٍّ من الفزع في العاصمة . حتّى كانت الباخرة البريدية الايطالية التي تأتي الى تونس كلّ يوم اربعاء يغمرها سيل من العائلات الطليانية والمالطية وعلى الاخصّ الاسرائيلية التي كانت تسعى لمغادرة القطر التونسي طلباً للنجاة . ومن جملة من لاذوا بالفرار في 8 جوان القائد نسيم القابض العام للحكومة التونسية الذي خان ما اؤتمن عليه وحمل معه زهاء العشرين مليوناً من الاموال التي استحلّها ووضعها في مأمن من اعين الرقباء (8) .

لقد استحكمت الآن القطيعة بين قنصل فرانس وبين خزنة دار ، واصبح العداء سافرا بينهما . فكان دويوفال يتهز كل المناسبات وكلّ التعلّات لاقلاق راحة الوزير الاكبر التونسي ، معتمدا في ذلك على التأييد الذي يلقاه من كمبون الذي ارتكب معه خزنة دار منتهى الحماقة والعجرفة ، عند اشعاره بالاستغناء عن خدماته . وقد فقد القنصل الفرنسي كلّ اتزان لشدة حقده على الوزير التونسي ، ويظهر اثر هذا الحقد حتى في مراسلاته للكاي دورساي .

وبالرغم من النصائح التي كان يبديها دروين دولوي في ملازمة الاعتدال لم يبدُ ان مهمته القنصلية كانت شيئا آخر غير براز وصراع مع خزنة دار .

ففي 18 افريل طلب من الباي بشدة ان يوقف العمل بقانون عهد الامان ، وفي 21 منه اعاد الكرة ، محتجا على الاتفاقية المبرمة بين تونس وانكلترا ومطالباً باقالة الوزراء . وكان تقديم الايرال دربنغم قائد الاسطول الفرنسي للباي في 29 افريل مناسبة انتهزها دويوفال للمطالبة من جديد بالغاء الدستور وعزل خزنة دار . وقد افضى تدخّل الكولونيل كمبون الذي هاجم بشدة الوزير الاكبر ، لقب تلك الزيارة التشريعية ، والمطبوعة امثالها عادة بطابع المجاملة ، الى شعار عنيف مع خزنة دار . حتى ان الباي صرّح لوود ان محادثاته مع دويوفال ستنتهي في يوم من الايام لمضاربة بين الطرفين .

ولقد تبادل القنصل والوزير الاوّل عشر رسائل في ظرف عشرة ايام ، وكانت عباراتها اقرب الى الغلظة منها الى التلطف . بالرغم من عدم خلوها من صيغ المجاملة ذات الطابع الشرقي . فكان القنصل بعدد الحوادث ويشير الى الاضطرابات والقلقل . حاملاً اوزارها كلها على حكومة الباي . والوزير يعجب بنفي وجودها او بالقاء التهمة في انبعاثها على عاتق الفرنسيين .

وفي اثناء ذلك كانت ترد من داخل الابلالة انباء على غاية من الغموض ، وفيها تضارب كبير .

ومّا شاع وذاع ان كامل التراب التونسي كان منذ اوائل افريل 1864 في حالة تمرد وانتفاض ، حتى القبائل التي لم يبد منها الا الطاعة فيما مضى قد اعلنت هي ايضا العصيان . واجواق المخازنية من عروش دريد ذات المنعة القويّة قد انضمت لحركة الثوار .

وبارح معظم العمال مراكزهم ، واستقروا بالحاضرة ، واصرّوا على عدم مغادرتها خوفا على انفسهم من ان يكون مصيرهم شبيها بالذي نال الجنرال فرحات . وكان المشايخ والاعيان يصانعون الثورة طوعا او كرها ، ان لم نقل انّ منهم من سعى في ايقاد شرارتها الاولى وفي تأجيج نارها . اما الحكومة فأنّها لم تزل متمسّكة ، لاختفاء عجزها ، بسياسة ربح الوقت . فهي تذبّع من حين الى آخر انباء استسلام الثوّار ، وتنتشر بالرائد الرسمي البلاغات الباعثة اكثر من غيرها الى الاطمئنان .

على انّ امتداد الثورة لم يتبعه التوحّد في اتجاهااتها وفي مطامعها . ذلك انّ معظم العروش قد لازمت تلقاءها موقفا سلبيا . فاقترنت على الامتناع من دفع الضرائب ، وعلى عدم قبول اعوان الجباية الذين ترسلهم اليها حكومة باردو . وكانت وجهة بعض العصابات التي اعتادت النهب الاغارة على الضواحي المحيطة ببعض مدن الساحل . بيد أن العروش الكبيرة لم تشأ ان تشترك في سعي ثوري يكون موجّها ضدّ العاصمة .

وفي اوائل شهر ماي عقد زعماء بني زيد والهمامة والقراشيش وجلاص ندوة في القيروان انتهت بدون طائل .

ومّا يدعو للاستغراب انّ سكان المناطق الفقيرة اكثر من غيرها هم الذين لازموا الهدهو . فاستمرت القوافل على السّير في امن وامان ، وتولّت العروش المتحرّكة اكثر من غيرها حراستها .

وفي غربي البلاد استطاع علي بن غداهم ان يفرض سلطته على العروش المجاورة لمنبته ، كأولاد عياروورتان والقراشيش ، الذين هم مثله من الحزب الباشي الذي ينتمي اليه ايضا معظم اولاد ونيفّة ، وهجم في جمع من انصاره على عامل ماجر العربي بن عمار البكوش السهيلي ، متهمّا اياه بمحاولة تسميمه بايعاز من خزنه دار ، وقتله وقتل كثيرا من اتباعه (9) .

وفي اواخر ماي حاول علي بن غداهم ان يعقد ندوة جديدة بزعماء القبائل في القيروان ، الاّ انّ هذا المسعى لم يكتب له النجاح ، إمّا للملل اصابهم او لضعف في الاستعداد بلدا من الانصار .

وفي الواقع انّ الثورة أصابها منذ اواسط شهر ماي شيء من التوقف ، حتى انّ تونس العاصمة لم تتعرّض لايّ تهديد . ومثلما توقّعه الكولونيل كمينون فانّ الفلاحين كانوا في شغل شاغل عن المشاركة في الثورة ، بحصاد زرعهم من قمح وشعير ، وخزنه في مواقع آمنة . وقد تبعت هذه الفترة من الهدوء فترة أخرى كان فيها العرب الرّحّل مشغولين بتصريف المنتجات الصحراوية ، مقابل ما يأخذونه من الزرع ، وبعد هذه المدّة بقليل ظهرت من جديد المنافسات المألوفة بين القبائل والعروش ، او بين بطون من العروش .

## ج) انتفاض السواحل

لقد ازدادت الحالة تعكّراً بالسواحل منذ قدوم البواخر الحربية الاربوية ، حيث عقب ذلك اندلاع لهيب من التعصّب الديني والكراهية للأجانب لدى الشعب ، كانت الاحياء الافرنجية في المدن الساحلية أوّل جهة وصل اليها اذاها ، اذ تحرّكت جموع من الرّعاة الذين هاج هائجهم بسبب ما ألقى في روعهم من قرب نزول الجيوش الفرنسية او الابطالية بتونس ، ووثبوا على الاحياء الاربوية واليهودية ، معنيين في نهب ما بها ، ورافضين الخضوع لسلطة الباي ، وعلّنين انهم يضعون انفسهم تحت حماية السلطان العثماني .

فصماقس قد نهبت في 30 افريل ، واضطّر سكّان الحيّ الاربوي وعلى رأسهم قناصلهم الى الالتجاء الى كروية انكليزية ، ولم تمض ثلاثة اسابيع على وقوع هذه الحوادث حتّى فرّ عامل البلد هاربا ، وشكّل من بعده الاعيان حكومة وقتية ، ورفعوا عوض علم البلاد اللواء الاخضر الذي يزعمون انّ له صلة بالنبوة . وامتنع الثوار من قبول الجنرال عصمان مبعوث الباي اليهم . فكانوا يقابلونه بالاهانة ، ويهدّدونه بالقتل ، وينادون في وجهه ليحيى السلطان ! وليسقط الباي ! .

وبعد ان حصل للاربويين شيء من الاطمئنان اغراهم بالعودة الى منازلهم ، اضطروا في 3 جوان الى مغادرتها من جديد ، والالتجاء الى باخرة فرنسية كانت ملقبة مراسيها بميناء صفاقس .

وكانت مدن الساحل اميل للهدوء الذي سادها مدّة طويلة . ويستفاد ممّا كتبه اسبينا ( Espina ) بتاريخ 5 ماي انّ : « في سوسة كما في المدن الاخرى الساحلية كان خوف

اهل تلكم المدن من ان تقذف مدنهم يقنابل البوارج الحربية مانعا ايّاهم من الميل لتأييد العربان الذين لا يلبث ان ينضم اليهم الرعاع ، اي كل من لا يملك شيئا يخاف عليه الضياع ولا يهتم من الدنيا الا السلب والنهب ، وحسبك بان هؤلاء صرّحوا علانية انهم لا يترددون في فتح ابواب المدينة في وجه العربان ، اذا ما أوصدت بدعوى احتياجهم للأقوات التي لا تأتيهم الا من الارياض .

وقد تسنى لكاهية العامل وهو سي احمد بن عاشور المشهور بالحزم ان يحفظ الامن في مدينة سوسة ، مستعينا بالمدفعية وبما بقي لديه من العساكر القليلين . بيد انه حلّ فرع لا محلّ له في صفوف الايطاليين والمالطيين ، حملهم على ركوب البحر ، وفي مقدّمهم اعوان قنصلياتهم ، بينما الفرنسيون لم يبرحوا منازلهم .

وفي منتصف شهر ماي أرسل الباي الى سوسة العامل ووزير الحرب محمد خزنة دار في مهمة رسمية ، القصد منها توطيد ما تهلّهل من سلطانه على السواحل التونسية ، لما لهذا الرسول من سمعة طيبة وذكر محمود في الساحل . لكن بالرغم ممّا ابداه من الملاحظة . ومن الوعد بالعمو والامان ، لم يستطع ان يستميل السكّان ، ولم ينجح في تجنيد العدد الذي يحتاج اليه الباي من العساكر . والدليل على ذلك هو ان الثورة قد اندلعت في سوسة في نفس اليوم الذي نارج فيه الجنرال محمد خزنة دار المدينة اي في 31 ماي . وافتكّ الثوار معانيح القسبة وابواب المدينة . ومن الغد فرّ جميع الاروبيين على متن الباخرة «غاربيالدي» وارتفع اللواء الاخضر على جدران المدينة .

وبالرغم من صيحات فرع عديدة ، امكن لمدينة المنستير ان تبقى في مأمن من النهب ، وبمعزل عن الاستجابة لنداء الثورة . وبقي سكّانها محافظين على الهدوء نسبيا ، مقتصرين على الامتناع من دفع ما عليهم من الضرائب للدولة ، ومن الدّيون لغرمائهم الاروبيين او اليهود . وكان موقفهم من الثوار يقع وسطا بين المناصرة وبين الحياد . ولم يسمحوا لعاملهم ان يتعدّى حدودا معينة من النفوذ ، حتى انه اصبح اشبه شيء بقاضٍ من قضاة الصلح . ونسجت مدينة المهدية على منوال المنستير . الا ان اهل المهدية عمدوا لبناء سور يحمي مدينتهم من عودة النهب اليهم . وكانت اخطر التهديدات آتية اليهم من قبيل اهل القرى الساحلية ، الذين يدفعهم حسد النعمة التي عليها اهل المدن ، للانتقاض عليهم ، وانتهاب ما يملكون ، وهم يستغلّون عجز الحكومة لاثارة الحزازات القديمة التي غرسها في النفوس

التنافس بين الباشية والحسينية ، بمساندة العُربان بالمناطق المجاورة . وكانت مساكن اشد القرى الكبيرة هيجانا ، ومنها كانت تنطلق كلّ الشعارات المعادية ، وكلّ الحركات التي تستهدف الزحف على سوسة .

اما قابس فقد جعلها موقعها في الجنوب في عزلة عن التأثير بثورة الاعراض . وهذا لم يمنع العروش الثائرة من الانتفاض عليها في 28 ماي عندما شاع نبأ ابحار الجنرال سليم على متن باخرة انكليزية ، حتّى اضطرّ العامل تحت تهديد الثوار ، لارجاع الاموال التي كان قد استخلصها من الاهالي . ومن جربة وردت على القنصلية الايطالية انباء في الثالث من جوان تفيد انتشار الفوضى والنهب في ارجائها ، من جرّاء قدوم عُربان جرجيس للجزيرة ، حيث عاثوا فيها فسادا .

## ج - تدخل الدول الكبرى

لم تكن تقصد الحكومات الثلاث عندما قرّرت توجيه اساطيلها للمياه التونسية الا حماية رعاياها ، وصيانة مصالحهم في الايالة . وهذا ما اوضحته لمثليها بتونس ، وقد اكدت كل منها نزاهة قصدها بما ادلت به من التصريحات المطمئنة التي خاطبت بها الوزارات الاخرى . فقال دروين دولوي ( Drouyn De Lhuys ) : « ان الحكومة الفرنسية ارسلت اسطولها لصيانة سلامة رعايانا ، ولا شأن لنا قط في الخلاف الداخلي القائم بين الحكومة التونسية وبين رعاياها . ونحن مقرّون العزم على اجتناب اي نزاع ولو ظاهريا بيننا وبين القنصلية العامة لانكلترة بتونس . وهذا ما اوصيت به م . دو بوقال واكدت عليه الوصاية في ذلك . وانا لا نطمح قط للاستئثار باي نفوذ دون غيرنا . ولا هم لنا الا المحافظة على مركز نرى من واجبنا صيانتة وصرف الاذى عنه » . وطلب من الامير دولاتور دوفيرني ( De La Tour d'Auvergne ) سفير فرنسا بلندن ان يشعر بذلك الوزير الاكبر الانكليزي لورد روصيل ( Lord Russell ) . وهذا الاخير قد أكد من جهته بان الحكومة الانكليزية ليست لها مقاصد مغايرة لتتي صرح بها ممثل فرنسا . وقرأ على الامير دولاتور دوفيرني التعليمات التي وجهها للقنصل وود ومؤدّاها انه « ليس لكم في اي حال من الاحوال ان تتدخلوا في الشؤون الداخلية للبلاد التونسية . وبلغني ان الحكومة الفرنسية قد صدر منها مثل هذه التعليمات ، فليكن عملكم منسجما بقلر ما في المستطاع مع عمل زميلكم الفرنسي » . وقد اعطت الحكومة الطليانية نفس هذه التأكيدات ، فقالت : « ان مهمة القائد العام للقوات البحرية تنحصر في صيانة مصالح رعايانا . والتعليمات الموجهة له تقتضي التشاور في كل مناسبة مع قواد الاساطيل الفرنسية والانكليزية ، والاتفاق على العمل معهم في انسجام تام » .

وفي الواقع ان التعليمات الموجهة للقناصل من طرف وزارات باريس ولندن وتورينو كانت تتضمن التأكيد عليهم بالاعتصار على حماية رعاياهم ، وبالامساك عن التدخل

في الشؤون الداخلية التونسية . وكل حكومة من الحكومات الثلاث كانت مظهرة العزم على سلوك سياسة عدم التدخل بالمعنى الاثم ، وعلى عدم انتهاز فرصة وجود اسطولها بالمياه التونسية للحصول على امتيازات خصوصية في الايالة .

لكن حدث في اثناء ذلك شيء جديد وهو قدوم وحدات بحرية من الدولة العثمانية ، وانضمامها للقوات الفرنسية والانكليزية والاطليانية الموجودة بالمياه التونسية .

ومن المعلوم ان الباب العالي ما انفك يعتبر الايالة التونسية من جملة الولايات التابعة ، للسلطنة العثمانية . ولقد وجد في الثورة وفي التدخل الجماعي الذي بدا من الدول الأوروبية الثلاث خير وسيلة لتوثيق روابط السيادة التي تدين بها له حكومة الباي . ولهذا قد سارع الى ارسال حيدر افندي في مهمة استطلاعية ، بصعقة مبعوث فوق العادة . وقد كان هذا الاخير يشغل منصب وزير مفوض بطهران .

على ان علي باشا وزير الخارجية التركية لم يتخل عن التأكيد لسفير فرنسا باسطنبول المركيز دوموسيني « ( De Moustier ) بان الباب العالي لا يدور بخلفه البتة ان يركب رأسه ، في هذه القضية . بل ان مهمة حيدر افندي تنحصر في البحث عن الاسباب التي أدت لاندلاع الحوادث الاخيرة ، والاطلاع على الوضع الحالي في البلاد التونسية ، وهو مكلف بامداد الباب العالي بالارشادات التي هو في حاجة اليها ، وترقب الجديد من التعليمات . ونصح حيدر افندي فرقاطتان وكروية ، وهو مأذون بان يتصل بقواد الاسطولين الانكليزي والفرنسي . والباب العالي مقرر العزم على الا يفعل شيئا دون الاتفاق معنا وهو يأمل ان تتخذ حكومة الامبراطور نفس هذا الموقف » . وقد ابغت الحكومة التركية نفس هذه التأكيدات لوزارة تورينو .

على ان دروين دولوي لم يكن ليسره التدخل التركي في الشؤون التونسية .

ذلك ان السياسة التي ظلت الحكومة الفرنسية متمسكة بها بدون انقطاع ، قرابة الثلاثين سنة ، لم تكن تخرج عن دائرة المحافظة على استقلال تونس ، وحمايتها من كل محاولة يرمي من ورائها الباب العالي الى جعل تونس مجرد ولاية تابعة للدولة العثمانية ، مثلما هو الحال في طرابلس . بيد انه كان من العسير آنذاك معارضة قدوم البعثة العثمانية ، لان الوضع الدولي لم يكن في ذلك العهد شبيها بالذي كان عليه في سنة 1845 او في سنة 1850 .



ذلك انّ التدخل الجماعي للدّول الثلاث قد افقد فرنسا جانباً من حرّية تصرّفها في المجال السّياسي . ومن المعلوم انّ انكلترة ما زالت تعتبر تونس بمثابة ولاية تابعة للباب العالي ، فكان على الحكومة الفرنسية ان تقرّ حساباً لردود الفعل المحتمل وقوعها من طرفها اذا هي عاملت الاتراك بعنف غير محدود . لا سيّما وانه ليس من المستبعد ان يكون الوزير الاكبر التركي قد استشار سفير انكلترة بالاستانة قبل ان يرسل تلك القوة البحرية لتونس ، وظفر منه على الاقل بموافقة الضمنية .

ومن جهة اخرى فانّ وجود الاساطيل الثلاثة بتونس قد طمأن الحكومة الفرنسية ، اذ ابعد عنها احتمال خطر حصول سعي مفاجيء من طرف الاتراك . وكان جلّ اعتماد دروين دولوي على حسن استعداد وزارة تورينو . لانّ الحكومتين تواعدتا بان يكون موقفهما واحداً اراء الشؤون التونسية . بل قد ذهب فيسكونتي فنوستا ( Visconti - Venosta ) الى ابعد من ذلك ، حيث اقترح نزول قوّات الدّول الاروية الثلاث جماعياً للأرض التونسية ، اذا حدث تدخل مسلّح من الباب العالي في تونس . وفي نظره انّ الاميرال التركي لن يجبراً على تحدّي القوات الفرنسية والاطليانية ، ولاندّ ان تبدي الحكومة الانكليزية للاستانة نصائح في التعقّل .

وبما انّ المقاصد الرسمية للحكومة الفرنسية لم تكن تهدف الاّ للمحافظة بقدر الامكان على الحالة الرّاهنة ، وبما انّ الباب العالي لم يكن يصرّح بما يعارض هذه المقاصد ، فلم يسع الكماي دورساي الاّ احتمال البعثة غير العادية للمندوب التركي .

وهناك عدّة تأثيرات في هذا المعنى ظهرت للوجود في باريس . فمن ذلك انّ م . ايمريت نشر رسالة وجهها للمدام كورنو نجيّة الامبراطور احدى احبابها وهو المسمّى ميشال كازايكوفسكي ( Czaykowski ) ، وهو ضابط بولوني انتقل لخدمة البلاط العثماني واحرز من بين رجاله على رتبة سامية واصبح يسمّى صديق باشا . وقد جاء في هذه الرسالة : « ان فرنسا من واجبها الاّ تبدي لنا (اي لتركيا) ادنى معارضة في تونس ، بل انّ من مصلحتها ان تميّنا ، وبذلك تظفر باعتراف يقرّ لها شرعية استيلائها على الجزائر . وبدون شكّ انّ صدور هذا الاعتراف من سليل الخلفاء العظام من شأنه ان يعيد للعرب صوابهم ، ويضرب مشاريع انكلترة في الصّميم » .

وفي اواخر شهر ماي 1864 قدّم علي باشا معروضات سرية لاحد موظفي السفارة الفرنسية باسطنبول اسمه اوتري ( Outrey ) . فأوعز اليه بانّ فرنسا من فائدتها ومن الاصلح لها ان تكون تركيا هي جارتها (يعني بالنسبة للجزائر) عوض ان يكون جاراها اميرا ليس له شأن يذكر . وتحدّث الى المركيز دومستيني عن وجوب تصحيح وضع الباي لزاء تبعيته للسّلطان ، وعرض في مقابلة ذلك ضمانات لتأمين الحدود الجزائرية من غائلة أيّ عدوان ، ولوّح حتّى بإمكان اعتراف الباب العالي بشرعية استيلاء فرنسا على الجزائر .

ولقد ابدى السفير اندهائه لهذه المعروضات ، بيد انه اعرض عنها مذكرا بان سياسة الحكومة الفرنسية لا تبغي بالمحافظة على الحالة الراهنة في البلاد التونسية بدلا . واحتجّ المركيز دومستيني ايضا عمّا جاء في « تقرير سرّي بعث به من الاستانة لحديوي مصر احدُ الاعوان السريّين » وهو تقرير كان قد احاله عليه الوزير . واكدّ السّفير أنّه لم يزيّن ابدا للباب العالي توجيه مذبذب عنه لتونس ، قائلا « انه لم يكن في امكانه ان يتفصّل (اي الباب العالي) من ذلك ، ولم اجد سبيلا يسمح لي بالاعتراض على ما عزم عليه » .

ومع كلّ هذا فقد اتخذ درّوين دولويّ تجاه تركيا عدّة تدابير احتياطية ، منها أنّه باذر باشعار علي باشا بانّه في الوقت الذي يسجّل عليه فيه تصريحاته ، يرى لزاما عليه ان يؤكّد له بانّ حكومة الامبراطور لا يمكنها ان تسمح بادخال اي تحوير على الحالة الراهنة بالبلاد التونسية ، ولا توافق على اي تفسير ينال تريب الولاية (اي الارتقاء للعرش التونسي) في صورة خلع الباي الحالي . وتدلّيا على اهتمام فرنسا بما كان يجري بتونس اذنت لكلّ وحدات اسطولها البحري الضارب في البحر المتوسط تحت قيادة الكونت بويي فيلوميّز ( Comte Bouet - Willaumez ) بان تبحر لخلق الوادي ، وطلب من المارشال راندون ( Randon ) بان يكون على استعداد بقوّات كافية للقيام بحملة عسكرية عند الحاجة ابتداء من الحدود الجزائرية .

وجوابا عن الشائعة التي راجت ومفادها ان تركيا تفكّر في ارسال جيوش لتونس من حامية طرابلس ، طلب درّوين دولوي الى المركيز دومستيني بان ينلّز علي باشا بعزم فرنسا على ارسال فيلق كامل من جنودها لتونس في صورة ما اذا تحقّق هذا النّبأ » .

وقد تمكن حيدر افندي من التّزول للبرّ ، وامكن له الوصول الى تونس بعد ان منعه كاهية الاميرال الفرنسي دوينغم امتثالا للتعليمات التي تلقاها من دويوفال . بيد ان السّفن التركية بقيت تحت الحراسة الشديدة في ميناء حلق الوادي ولم يسمح لها الاميرال الفرنسي بالتنقل لاي نقطة من نقط السواحل التونسية .

وبينما التعليمات الصادرة من الحكومات الاروبية هي على الحال التي سبقت الاشارة اليه ، اذا بقناصلهم في تونس لا يمتنعون من الاجتهاد في تفسير تلك التعليمات . ومما زاد في اطلاق ايديهم وفي دعم نفوذهم وجود الاساطيل التابعة لدولهم . ويظهر ان الخطر لم يؤل الى فض النزاعات القائمة بينهم ، بل يخيل لنا انه عمل على تاجيج لظّي منافساتهم ، حتّى لكانهم كانوا يسعون بالتشكي من بعضهم بعضا ، وبالتقارير التي يحررونها وغالبها مبالغ فيه او لا نصيب له من الصحة الى ادخال حكوماتهم في خصوماتهم او الى حملها على مجاراتهم في مطامعهم وشهواتهم . وما من شك في ان باريس ولندرة كانتا اكثر تبصرا واميل الى الاعتدال مما كان يبدو على سلوك قناصلهما بتونس . ويوشك ان يترتب على سعي ميناء الطيش في تونس ما لا تحمد عقباه من الحوادث ذات الخطورة . ولم يخف لا تور دوفيرني ما يساوره من الكدر في هذا الصدد حسبا يستفاد من رسالة خاطب بها دروين دولوي حيث قال له : « انه ليتابني شيء من الاسف — والحق يقال — حين ارى ان انكلترة وفرنسا ليس لهما في مثل هذه الظروف الدقيقة التي نجتازها ممثلون بتونس يكونون اكثر هدوءا في افكارهم ، وبصرا في تقديراتهم ، وعلى الاخص . اكثر حذقا وحيلة في مساعيهم » .

وقد زاد الحالة تعقيدا حلول حيدر افندي بتونس ، اذ انطلقت من حوله الدسائس ومحاولات الضغط المتنوعة من عقالها ، واضحي القناصل الاروبيون الثلاثة من جهة ، ووزراء الباى من جهة اخرى ، يتسابقون للاتصال به والسعي في التأثير عليه ، وكان وود اكثرهم تقربا اليه ، وقابله خزنة دار بمتهى التجارة والتعظيم . اما القنصل الفرنسي دويوفال فقد عبر عن خيبته بقوله : « انني لم ادخر وسعا في استجلاب حيدر افندي لوجهة نظرنا... تلك الشخصية ذات الوزن الخفيف جدا التي وجهها السلطان للقيام بدور في تونس لا نسبة ولا مناسبة بينه وبين المهمة الاستطلاعية التي ذكر في البداية أنه قد كلف بها » .

## أ) سياسة وود

لقد وجد حيدر افندي لدى القنصلية الانكليزية التأييد والمساندة ، لا سيما وان المركز الشخصي لريشار وود قد توطّد كثيرا بباردو منذ ذهاب القنصل الفرنسي ليون روش ، وزاد تنطّع دوبوفال في تقوية تأثير القنصل الانكليزي على الوزير الاكبر التونسي . وقد استغل قنصل انكلترة هذه الخطوة لاقناع كل من خزنة دار وحيدر افندي بضرورة تقرب وجهات نظرهم ، للوصول الى اتفاق حول كافة شؤون الساعة ، ولأجل بلوغ هذه الغاية تواصل عقد عدة ندوات ثلاثية بكل من تونس وباردو والمرسى . وقد طالما اجتمع وود بالمندوب العثماني في غير الرسميات ، ولطالما اجتمع بالوزير الاكبر في قصره المجاور لمحل سكناه بيطحاء الحلفاوين ، وكان كل من قنصلي فرنسا وإيطاليا يشهران بما سموه بتودّد وود الى تركيا ، وبتهماته بأنه هو الذي اجج نار الثورة ليعيد تونس لحظيرة الدولة العثمانية . وذكر دوبوفال ان الثورة قد تقدّمتها رحلة طويلة قام بها وود عبر السواحل التونسية . وان الثوار كانوا يرفعون في كل مكان الاعلام التركية ، ويرفضون سلطة الباي مؤثرين عليها الخضوع لحكم السلطان العثماني . وفي تونس كانت الجالية الايطالية والمالطية التي تعمّرت أحوالها بسبب توقّف المعاملات ، تمسّرت عن حقها وغضبها بكتابة عبارات الشتم والتهديد على جدران القنصلية الانكليزية .

وفي الواقع انّ وود لم يكن يفكّر جدّيّا في تغيير الحالة الراهنة بالايالة ، ذلك لانّ مركز فرنسا كان قويا بما فيه الكفاية وزيادة . وسياستها التونسية ازاء تركيا قد اوضححتها ابصارا ليس فيه زيادة لمستزيد . وهو عليم بانّ اي تدخل من تركيا في الايالة لا يلبث ان يثير من فرنسا ردود فعل بالغة الغاية من حيث الشدة . وقصارى ما استطاع ان يصل اليه من مساعيه هو اشاعة اقوال ضدّ فرنسا ، كان يتولّى نشرها بدون حياء اعوان محليون كانوا يظهرون من الحزم اكثر من اللازم ، وينقلها عنهم اناس آخرون بعد ان يزيدوا عليها من عندهم ما يخرجها احيانا عن صيغتها الاولى . تلك كانت اصداء الحرب الباردة او الحرب في إطارها الضيق التي كان يشنّها على صعيد القرية او القبيلة ممثلو الدّول الكبرى ، الذين كانت تفرّق بينهم منافسات ذات صلة ببسط النفوذ او عداوات شخصية .

فودود كان يؤمل ارجاع العلاقات التقليدية بين الايالة والباب العالي على اساس « الحالة الراهنة » ، وكان يسعى الى ابرام اتفاق بين تونس والآستانة بقرّ وضع البلاد التونسية في صورة دولة متمتعة بالحكم الذاتي داخل إطار السلطنة العثمانية . ولكي يكتب لهذا المسعى النجاح كان لا بدّ من مدّ يد المساعدة للباي ، وصرف الاخطار التي كانت تهدّده ، واعانتّه على مزاولة الثورة . وكان لا بدّ ايضا من اقضاء التهديد المتمثل في التدخل الاروبي ، وذلك باجتناّب كلّ مظهر ينبيء بوقوع ايّ ضغط تركي على باردو . بحيث انّ سياسة وود كانت واضحة . ولم ينفكّ متمسكا بها ومثابرا على تطبيقها في اصرار ، وبلون شكّ انّ مساعيه كان بينها وبين مبادئ عدم التدخل التي كان يعلنها لورد روسيل شيء من البعد . بيد انّها لم تكن مناقضة للروح العامة للسياسة الانكليزية تلقاء الشرق وتلقاء تونس . ومن مهارة القنصل انه لم يكن يتدخل الاّ بصفة شبيهة بالرسمية بلون ان يترك ايّ اثر مكتوب لديلوماسيته السريّة .

ولقد انحاز وود انحيازاً قوياً الى جانب خزنة دار ، ولم ينفكّ يحرّضه على العمل المفيد ، ويسدّي اليه النصيحة بتخفيف وطأة الضرائب لاطفاء لهيب الغضب ولتفكيك عصبة الثورة . وبما انّ الايالة لم يكن لها جيش ولا مال ، فقد اقترح وود ان يتفضّل السلطان بمنح قرض لتونس قدره مائة الف ليرة ، وهو ما يساوي ما بذله الباي فيما سبق من النفقات للمشاركة في حرب القرم .

وخلافا لما عرضه كلّ من قماروتا ( Gambarotta ) ودوبوفال على الباي من ارسال جيوش طليانية وفرنسية لمساعدته ، قد اقترح وود ان يضع الباب العالي تحت طلب الامير التونسي كاتاب مصرية لشدّ أزره . وفي رأيه انّ قدوم هذه العساكر الاسلامية لتونس ليس من شأنه ان يجرح العواطف الدّينية لسكان البلاد ، وقد لا ترى فرنسا نفسها مانعا من ذلك .

وفي سوسة وصفاقس كان الاعوان القنصليون الفرنسيون والايطاليون يسعون جهدهم لتسكين روع الثوّار . واتّجّ كارتلون على الصفاقسيين بأن يتبنوا ما كانوا قد تواصلوا عليه من الطاعة لخصوص السلطان . وكان كاهية القنصل بسوسة ستيفن بصدد التذاكر مع زعماء الثورة بداخل الايالة منذ اواسط شهر ماي ، ناصحا اباهم بالاستسلام وبسط رغائبهم مباشرة على الباي .

على أنه لم يكن من المسور التوفيق بين وجهات النظر التي كان يتمسك بها كل من خزنة دار والمبعوث التركي .

ذلك أنه منذ احتلال فرنسا للجزائر لم تنفك الروابط السياسية التي تصل بين تونس والباب العالي متدرجة شيئا فشيئا نحو الانحلال . وكان يبدو من العسير ان ينزل امير عومل من قبيل فرنسا معاملة الملوك الى درجة مجرد وال على اقليم . ومع ذلك فإن حيدر افندي ما فتى يفكر كما يفكر وود بان تونس لم تخرج في اى وقت من الاوقات عن كونها جزءا لا يتجزأ من السلطنة العثمانية . ولم يكن البايات الا مجرد ولاية لهم بلا ريب امتيازات واسعة النطاق ، لكنهم في واقع الامر باشوات تصدر لهم الولاية من السلطان ، ويضربون السكة باسمه ويخطب باسمه في المنابر عند صلاة الجمعة . فكان هم المبعوث التركي ان يصل الى ضبط كنه العلائق بين الباي والباب العالي . ومع كونه صرح مرارا باستعداده للمحافظة على مبدأ استبقاء « الحالة الراهنة » . فإنه لم ينفك يلع الحاحا واضحا في ابراز عدة نقط من شأنها ان تؤيد بصورة لا لبس فيها تبعية الايالة للسلطنة العثمانية . ففي نظره ان تونس تبقى تحت ادارة باي من الاسرة الحسينية يتبوا مقعد الامارة حسب ترتيب الوراثة المعمول به في ذلك العهد ، وتحفظ الايالة بحكمها الذاتي . بيد ان عليها ان تعرض في المستقبل على مصادقة السلطان المعاهدات والمواثيق التي تبرمها مع الدول الاجنبية . كما ان على البايات ان يؤموا الاستانة العلية للحصول بانفسهم على فرمان ولايتهم . ويتعهدوا مع ذلك بارسال ثلاثة ملايين من الريالات سنويا لتركيا على معنى المشاركة في مصاريف السيادة . ولم يتخل المندوب التركي عن اثاره مسألة الاتفاقية الانكليزية التونسية المبرمة في سنة 1863 والتي تحولت الرعايا البريطانيين حق التملك في الايالة التونسية ، مقترحا عرضها على موافقة السلطان .

وقد احتج وود على هذا المطلب ، مذكرا بان الامراء التونسيين كانوا من قديم الزمان يتصرفون في حق التعاقد مع الخارج ، كما تشهد بذلك مائة واربعون اتفاقية او معاهدة ابرمت منذ القرن الثالث عشر . والح في الحصول على تنازل الباب العالي عن قبول جزية لا يمكن ان تؤول الا لاثقال مالية الباي بدون فائدة ، ولا تمثل الا مشاركة ضئيلة في مصاريف الخزينة العثمانية .

ومما لا ريب فيه ان خزنة دار كان يؤمل الاحتفاظ بفوائد ميساة التارجح بين التأثيرات التي مبعثها التنافس المتقابل بين فرنسا وتركيا . بيد انه منذ حدوث القطيعة العلنية بينه وبين دويوفال لم يعد يلقي كذبي قبل المساندة والتأييد من طرف القنصلية الفرنسية . وبذلك قد خلا الجو لود الذي بقي السند الوحيد لباردو ، وهو الذي يسدي النصائح دون غيره من القناصل . ولم ينفك يلوّح بالخطر المحدق تونس من جراء فرنسا التي كان ينوّه كثيرا بقوتها وبتوسع مطامعها ، ويقول انها تفكر في الحاق تونس بالجزائر في يوم من الايام .

وعلاوة على ذلك فانّ العداوة التي اصبح يكتنها دويوفال للوزير الاكبر التونسي ، والتهديدات التي كان يوجّهها اليه ، والتهوّر الذي يستعمله في مخاطبته ، قد كان جميعها من عوامل الخوف التي ساورت نفس خزنة دار ، وجعلته يعتقد بانّ الحكومة الامبراطورية تعترم طلب اقالته .

لقد استمرت المفاوضات الى اوائل الصيف . ولم تسفر عن نتيجة . وكيف يمكن الطمع في الوصول الى اتفاق بينما الظروف لم تكن ملائمة . فحكومة الباي كانت كاعجاز نخل خاوية من جراء استمرار العصيان في البلاد . ومن يكن حاله كحالها يكن فاقدا لحرية تصرفه او غير متمتع بها على الوجه الاكمل على الاقل . ولم تتخلّ الحكومتان الفرنسية واليطانية عن رفع احتجاجهما على الضغط الذي لا يفتقر الصادر من تركيا على تونس . ولو اتّهما استمعتا لما كان يلحّ به عليهما قناصلهما لما كان من المتعذّر عليهما ان تأذنا بانزال جيوشهما لتونس للمحافظة على « الحالة الراهنة » .

ومن جهة اخرى فانّ حيدر افندي الذي كان مجرد ملاحظ لم تكن له صفة تخوّله التعاقد . اذ لا يمكن له ان يبت في أيّ امر من الامور دون الرجوع الى السلطان الذي اليه وحده يرجع الحقّ في اصدار فرمان معبّر عن ارادته الشاهانية ، ويكون متضمنا ضبط الوضع الذي ينبغي ان يكون عليه والي اقليم تونس التابع له .

بيد ان وود قد حصل على نتائج ذات شأن . فلقد حمل خزنة دار على الاقتناع بوجوب الاعتماد في المستقبل على كلّ من تركيا وانكلترا ، واثاء محادثاته مع حيدر افندي في شأن شروط الاتفاق أخذ على عاتقه الضمان في استمرار الحكم الذاتي التونسي ، وبقيت

مع ذلك بدون شك بنود كثيرة في حاجة الى الايضاح . الا ان الاهم قد حصل او بات في حكم الحاصل . وحسبك بان قنصل انكلترة استطاع ان يحمل حكومة الباي على ان تقبل من تلقاء نفسها مبدأ نبعيتها للباب العالي . ولم يبق الا انتظار ظروف ملائمة اكثر من تلك الظروف للحصول من الباي على التماس الاعتراف بوضعه الخاص بواسطة سفارة يعث بها الى الاعتبار السلطانية .

ولقد ايدت الحكومة الانكليزية اقتراحات قنصلها ، و اشار لورد روسيل في رسالة عرضها على الملكة وعلى بلمرستون الى رغبة الوزارة البريطانية في المحافظة على « الحالة الراهنة » بتونس . فالباي لا ينبغي اعتباره بمثابة ملك مستقل بل بمثابة امير يحكم الابالة تحت اشراف السلطان ، وذلك لفائدته اذ انه بمجرد ما يعلن الباي استقلاله يصبح — طال الزمان او قصر — تابعا لفرانسا . بيد ان الباب العالي ليس من فائدته ايضا ان يجعل وضع البلاد التونسية شبيها بالوضع الذي عليه مصر . ذلك ان البلاد التونسية بعيدة جدا عن اسطنبول ، علاوة على كون هذا السعي لا يلبث ان يصطدم بشتى المقاومات من طرف فرنسا .

وقد عبر الباب العالي من جهته عن حسن استعداده تجاه تونس . ففي اوت 1864 اقطع السلطان من ماله الخاص عطاء قدره 50000 ليرة قصد اعانة الباي على تجنيد كتائب جديدة من الجيش لتمكينه من الانتصار على الثورة .

## ب) سياسة دوبوفال

لم ترق مساعي وود بالطبع لزميله دوبوفال وقبياروتا اللذين امعنا في التشهير بها والاحتجاج عليها ، وكانا في غالب الاحوال إلبا عليه . وكان يبدو عليهما البحث عن سبب للتدخل يضع حكومتيهما امام الامر المقضي ، ويررّانزال جيوشهما بتونس ، اما من جراء ما يُصورانه لهما من صيغة التأكد التي لا تحتمل التأخير او من جراء استحالة التّريث للمراجعة بسبب انقطاع الاسلاك البرقية منذ بداية الثورة ، واقتصار القناصل على الاتصال بحكوماتهم على طريق البحر .



وكان دوبرفال اكثر نشاطا من زميله ، واسرع الى اتخاذ التدابير الجريئة . فهو الذي اخذ على عاتقه منع نزول المبعوث التركي للبر . وحاول ايضا باتفاق مع الاميرال دربنغم ان ينزل بميناء حلق الوادي ليلة 8 جوان كتيبة من عساكر البحرية الفرنسية بأسلحتهم . بيد ان هذا المسعى قد اخفق بسبب كون مدخل مرسى حلق الوادي كان مغلقا بسلسلة حديدية ، وامتنع الاميرال التونسي حسن قائد حلق الوادي من رفعها . وبالرغم من ان الفرنسيين قد ادعوا انهم لم يكونوا يقصدون من التزول الا التزود بما هم في حاجة اليه من الماء لشرايهم فانه لم يصدقهم احد . ووجه شديد العتاب على السعي المنفرد الذي هم به فحصل فرانس حيث سلقه زميلاه بالسنة حديد . كل ذلك لم يثن دوبرفال عن اتباع ما توحى به اليه سياسته الشخصية . وبما انه اضاع كل نفوذ وفقد كل خطوة له بباردو ، فقد خطر له ان يربط العلائق بينه وبين زعيم الثوار في غرب البلاد : علي بن غداهم ، وغاية امله ناعتماده على الثورة ان يعود له ما فقد من النفوذ عند انتصار المتمردين . وفي نظره ان هذا الانتصار لا يلبث حتما ان يكون نذيرا بسقوط عدوه خزنة دار . ولشرح سياسته كان يوجه لباريس معلومات عن الاحداث التونسية محرفة عن مواضعها او مبالغ فيها كثيرا . وكان يهول او يقلب حسب اهواء الساعة الحوادث التي يتصل بها من اعوانه ، والتي تكون في حد ذاتها لا تمت في الغالب للحقيقة الا باضعف الصلات .

وبالرغم من عدم وجود ما يعتمد عليه اعتمادا صحيحا من الانباء عن الحالة السائدة داخل الايالة فان دوبرفال قد كان يحرر ويوجه لوزيره من التقارير ما يشبه البلاغات عن العمليات الحربية بالمعنى الاتم . ولم يخف في هذه التقارير الا بستار شفاف للغاية ما كان يؤمله من نجاح الثوار الذين كان يجهل كل شيء عن زعيمهم — وكان في البداية يجهل حتى اسمه — بيد ان هذا الجهل لم يمنعه من ان ينسب اليه اطهر التوايا وانزه المقاصد فيقول مثلا : « ان الجهود والتضحيات المالية التي بذلتها حكومة باردو للفت في ساعد العروش وتشنيت جموعها المتراصة لم تأت لحد الآن باية نتيجة . وان نضع المئات من الجنود المرابطين حوالي القصر يتناقص عددها يوما بعد يوم من جراء القرار . وان محلة الباي الجديد (يعني علي بن غداهم) التي يقدر عدد رجالها باربعين الف مقاتل معسكرة الآن بتبرسق وتسور على بعد عشرين فرسخا من الحاضرة على اكثر تقدير . ويقال ان زعيم الثوار سيدي في الوقت الذي يراه مناسبا ببيان يوضح وجهات نظره الخالصة على كل

حال من كل طموح غير مشروع... على ان الثورة تخضع لادارة موحدة ولا نخشى مناصبة العداء لباردو ولو بقتل الممالك او تبعهم لاستصفاء مكاسبهم بيد انها تتبع نظاما في العمل ابرز ميزاته اجتناب كل تعصب ديني ضد الاروبيين.... لم يد اي شنوذ في السلوك في الجهات التي يسيطر عليها المتمرّدون سيطرة كاملة بل بالعكس هم الذين يحفظون الامن في المراكز التي فقدت السلط التابعة للباي القوة على حفظه فيها، وكذلك في المراكز التي ما زالوا لم يسيطروا عليها سيطرة كاملة .

ولقد اعترف دويوفال باكثر صراحة لمدام كورنو بالسياسة الشخصية التي يسلكها ازاء الثورة فكّتب في 23 ماي ما نصه : « انتي ابذل كل ما في وسعي لادخل لاذهان العربان باننا معهم . هل فهمتيني ؟ انتي اريد ان اقول ان جيشنا واسطولنا البحري لن يتدخل قط ضدّهم ، ولا ادخر في هذا السبيل اي سعي لاقناعهم ، وان عامل سوسة (يقصد محمد خزنة دار) الذي له من الثروة زهاء الثلاثين مليونا وهو من رجال الادارة الماهرين ويعرف كيف يبتز الاموال من الشعب ويخدم في آن واحد مصالح البلاد قد جعلت بينه وبين الوزير الاكبر عداوة من طرف خفي . وقد نودي به في سوسة واليا عليهم على النحو الذي كان ينادى به على براطرة رومة . وهو منتم الينا وموافق على وجهات نظرنا.... بلغتني الآن انباء سارة . فمدينة باجة قد استولى عليها الثوار او هم على اهبّة الاستيلاء عليها . وكل المعلومات التي لدي لا تخرج عن الاتجاه الذي اكتب على نحوه اليك . وخلاصته ان المقاومة قائمة على قدم وساق في كل مكان » .

وفي 30 ماي كتب ما يأتي : « انه لجدير بالامبراطور ان يجمع فيما بعد كل القبائل التي تقطن البلاد التونسية في سمط اتحاد عربي . وهذه الفكرة يلزم وقت لابرازها لحيز الوجود . اما اليوم فان الغاية التي نرسي اليها هي في آن واحد بسيطة للغاية ومعتدة غاية التعقّد . فعلينا ان نترك الثورة تعمل عملها . ولنسح في انقاذ الامير وان لم يمكن فانقاذ العائلة المالكة . مع الحرص على الا يصاب التصاري واليهود باذى من جراء حركة الثورة . وكل الدقائق التي تمر من وقتي مصروفة للوصول لهذه النتيجة » .

وفعلّا فانّ قنصل فرانس الذي ظهر له ان يلغي العمل بابطس القواعد الاصولية للتقاليد الدبلوماسية لم يتردّد في ارسال خمس رسائل تأييد فيما بين غرة جوان واليوم العشرين منه لزعيم الثوار . وقد حرّر هذه الرسائل جان ماتيبي العون القنصلي الفرنسي

بصفاقس (10) الذي يتكلم العربية ويكتبها بسهولة وكان اذذاك لاجئا بتونس العاصمة (11) .

واستمرت هذه المراسلات مع علي بن غدام الى منتصف شهر جويلية على اقل تقدير . والدليل على ذلك ان دوبرفال اعترف في تقرير وجهه لدورين دولوي بتاريخ 23 جويلية 1864 بانه على اتصال بالتوار قائلا : « انتي اشعر بان لي القدرة على ان اكون عاملا من عوامل التخفيف من حدة الغليان وداعيا من دعاة الاعتدال واسطة بين الطرفين المتنازعين . وظهر لي ان واجبي يدعوني الى عدم رفض القيام بهذا الدور » . وخلافا لما ادعاه فان الاعتدال الذي ينسبه لنفسه لم يكن الصفة الغالبة التي كان يشير بها على التوار . تشهد بذلك المكاتيب التي كان يملئها على ماتبي والتي لم تكن الا هجوما عنيفا على وود وعلى انكثرة .

وفي اثناء ذلك كان دورين دولوي يجتهد في تأكيد الوصاية بعدم التدخل لكن بدون طائل (12) .

بيد ان التوار قد انهكتهم المقاومة وبعده عنهم الامر في الانتصار (13) . وظهر لعلي بن غدام ان سلم لمصطفى خزنة دار الرسائل التي وجهها له دوبرفال . وبلغ ذلك لعلم وود الذي احال في الحال مضمونها للاميرال الفرنسي ووجه لوزارة الخارجية الانكليزية ترجمة المكاتيب الثلاثة التي سلمها له الوزير الاكبر التونسي .

وقد اثارت هذه القضية حقا شديدا على فرانس في الاوساط الدبلوماسية الانكليزية . وشكا السفير البريطاني لحكومة الامبراطور سوء سلوك ممثلها بتونس مستدلا بالمكاتيب التي بيده . فلم يبق لدورين دولوي حل آخر يخرج حكومته من هذا المأزق غير الوعد باقالة القنصل من منصبه في القريب . وكانت تلك هي النتيجة الوحيدة التي حصل عليها دوبرفال من سياسته الطائشة والسخيفة .

## ج) حملة طليانية لم يكتب لها النجاح

كان الدور الذي يقوم به قنصل ايطاليا بتونس اكثر تكتما مما يقوم به زميله الفرنسي والانكليزي . وكان مواطنوه يعتبون عليه الدفاع بقتور تام على مصالحهم وعلى ما لهم من الديون قبل الحكومة التونسية . وفعلا فان قماروطا لم يحظ لدى حكومة

باردو بالقدر من النفوذ الذي كان من شأنه ان يناله ممثل دولة عظمى وممثل الجالية الاجنبية الاوفر عددا في البلاد التونسية . ومن اسباب ذلك كثرة التقلات (اي ابدال قنصل بآخر) ولم يعر خزنة دار قنصل ايطاليا من الخطوة والاعتبار اكثر مما كان يعامل به عون مملكة الساردو فيما سبق . وفي هذه البلاد التي تعتبر فيها اللغة الطليانية اكثر اللغات الاجنبية راجا كان قمبروطا اقل الناس اطلاعا على حقيقة الحالة . وكان الموظفون الاروبيون بالبلاط بعضهم مواليا لفرانسا وبعضهم مواليا لانكلترة حتى ان الكونت رافو نفسه الذي كان من شأنه — نظرا لارومته المنحدرة من جنوة — ان ينحاز لجانب ايطاليا ويكون من انصارها قد مال بعكس ذلك لخدمة المصالح الانكليزية . وراذ ميله اليها بتروجه بامرأة انكليزية . ولم تمد الجالية الطليانية بتونس قصلها الا بتأييد ضئيل للغاية . ذلك لان عادات التنافس المتأصلة في النفوس من عهد مملكة الساردو لم يمسحها توحيد المملكة الطليانية . وزاد التنارع الذي كان يفرق بين محتلف الكتل الطليانية حدة ظهور منافسات بين اهل حنة واهل قرنة . وهؤلاء الاخيرة كانوا يفضلون التماس العون والتأييد لدى قنصلية انكلترة دون قنصليتهم . وجميعهم كانوا يسارعون الى التشكي الى حكومة تورينو ويعملون الى اثاره الفتن والاكثر من تقديم العرائض .

بيد ان قمبروطا الذي كان ينسب له فتور العزم قد اخذت الاحداث الجارية من حوله تعمل على تحريك ساكنه ، ذلك انه لاوّل مرة منذ قيام الوحدة الطليانية كان وجود اسطول حربي ايطالي بحلق الوادي مشيرا للدور الذي تنوي ايطاليا القيام به في البحر الابيض المتوسط بصفتها دولة عظمى . وهذا من جملة الدوافع التي بدأت تحمل القنصل على ابداء نشاط اعظم في الدفاع عن المصالح الطليانية . وكان التجار من اهل قرنة والسامسة من اهل قرنة يحثون قنصلهم على القيام بسعي جدّي لفضّ النوارل التي تهمّم والتي طال عليها الامد وهي معطلة في ناردو . ويرون فيما قد يقوم به من سعي في هذا الصدد اعلاء لشأن بلادهم ودفاعا عن مصالحهم في آن واحد .

ولاوّل مرة ظهر من قمبروطا الميل لاتخاذ موقف صريح ازاء النزاع القائم بين قنصل فرانس وبين زميله البريطاني . وبدون ان يجاري دوبرفال على طول الخط في الخصومة التي كانت بينه وبين خزنة دار فهو لم يتخلّ عن تأييده بصفة عامة على ما كان يبيده من مقاومة للشقّ الانكليزي التركي . وكانت تقاريره — ولو انها اكشر

اعتدالاً من تقارير زميله الفرنسي — تكشف الستار عن دسائس وود ومناوراته وتعزو اسباب الثورة لسوء ادارة خزنه دار ولدستور 1861 وكان قماروطا يلحّ في بيان عجز الحكومة التونسية وفي وصف الاخطار المحدقة بالجمالية الاروية ويشير لوجوب التدخل ويتمنى من كلّ جوارحه حلول السّاعة السعيدة التي يتمّ فيها نزول الجيوش لتونس .

وفي اثناء ذلك كان يوجد على متن البواخر الحرية الايطالية ثمانمائة من عساكر المشاة البحرية وبعض قطع من المدفعية البرية . وعند حلول السفن التركية بميناء حلق الوادي في 11 ماي 1864 استدعى قماروطا زميله ليتذاكر معهما في ضبط وسائل انزال القوّات الاروية للأرض التونسية . ولم يبق الضبّاط الايطاليون من جهتهم مكتوفي الايدي ولو قبل ان تسفر هذه المذاكرات عن شيء ايجابي . اذ بادروا بارسال دوريات مسلّحة للأرض التونسية في مهمة استطلاعية وعلى معنى تهديد السبيل للقيام بسعي يكون اوسع نطاقا في المستقبل .

وقد أخذت الحيرة تستولى على تورينو . لان التقارير الواردة من قماروطا وتؤيّد صحتها تقارير دوبوفال كانت تنذر بقرب قيام الاتراك بتدخل مسلّح في الایالة . وهذا ما حمل الحكومة الايطالية على أن تأخذ مأخذ الجدّ والتفكير انزال قوّاتها لتونس معتمدة على تأييد فرانسها . وكان وزير الخارجية الطليانية فيسكونتي فينوستا اسرع من زميله الفرنسي في تلقّي معروضات ممثله بتونس وتصديقها على علائها . اذ بينما كانت تصدر للدوبوفال نصائح في الاعتدال اذا بالتعليمات التي كان يتلقّاها قماروطا من حكومته كانت تحرّضه بعكس ذلك على اتخاذ المزيد من الحزم والاقدام . فمن ذلك ما ابرق به فيسكونتي فينوستا في 9 ماي للقنصل الايطالي بتونس قائلاً له : « انّ الحكومة تودّ ان يكون مواطنونا في مأمن من كلّ ادى وان تشملهم حماية ناجعة ولو بانزال الجيوش للأرض التونسية . ومن ذلك ايضا ما ابرق به من تورينو وزير الخارجية الايطالية لتقرأ سفير ايطاليا بباريس يوم 27 ماي 1864 قائلاً له : « انّ الاميرال البيني وقنصلنا بتونس يتوقعان تدخلاً مسلّحاً في القريب العاجل من طرف الباب العالي في تونس بموجب ما له من حقّ السيادة العليا عليها وفي اعتقادهما انّ الاميرال الفرنسي سيعترض على هذا التدخل ولو باستعمال القوة وسيطلب امداده بتعليمات لمجابهة هذا المشكل . ولقد اجبتا بانّ عليهما (اي الاميرال البيني وقنصل ايطاليا بتونس) ان يقترحا الانزال جماعيا

لقوّات كلّ من إيطاليا وفرنسا وتركيا وانكلترة ويصرّحاً بأنهما يعارضان ولو باستعمال القوّة باتّفاق مع فرنسا في أيّ انزال لقوّات دولة واحدة بانفرادها بدون اتّفاق من قبل . ولم يكن لإيطاليا ما لفرنسا من الوسائل للضغط على حكومة الباي غير هذه الوسيلة .

ذلك بأنّ فرنسا في امكانها ان تعتمد على ما لها من القوّات المرابطة في الجزائر والدليل على ذلك انّ المارشال راندون قد أذن في المدّة الاخيرة بأن يُهيّئ فيلقاً عسكرياً على الحدود الجزائرية التونسية ليكون على أهبة التّدخل اذا دعت الحاجة . وانتهاز قنصل فرنسا هذه الفرصة لكي يعرض على حكومة باردو ارسال 30000 من الجنود لمنازلة الثوّار.

وفي جوان 1864 اجتهد وزير الحرب الايطالي الجنرال دلا روبر ( Della Rovere ) في تهيئة المعدّات اللاّزمة لشنّ حملة عسكرية على تونس . وسعيًا وراء اعداد العدّة لانزال قوّات الغزو قد وجه لتونس بعثة استطلاعية متركّبة من اربعة ضبّاط . ووصل قائد الهندسة العسكرية ريتشي ( Ricci ) الذي كان يرأس البعثة لميناء حلق الوادي يوم 13 جوان . وشرع بمجرد وصوله في دراسة وضعية المرسى والطرق الموصلة لتونس العاصمة وسطّر خرائط وتصميمات توضح مواقع نزول القوّات وتقسّم مسيرة الجيوش وتعيّنها والمكان الذي ستعسكر فيه . وقد وقع اختياره على هضبة البليدير المطلة على الحاضرة التونسية من الناحية الشمالية لتكون معسكراً لجيوش الغزو . وقال انه يكفي لنجاح هذه الحملة التي ستكون فرنسا ظهيرا لها ومشاركة فيها ان ترسل إيطاليا اربعة آلاف من جنودها على سبيل التقريب من مختلف الفصائل العسكرية منها سرية من رجال الهندسة الحربية .

هكذا كان رأي وزير الحرب الايطالي في ذلك العهد . امّا الاميرال البيني فقد كان له رأي آخر ادّ كان يشترط لنجاح العملية تهيئة عشرة آلاف مقاتل على الاقلّ لا اربعة آلاف فقط لانه لم يكن يريد ان يقتصر على احتلال العاصمة التونسية وضواحيها فحسب بل كان يريد ايضا احتلال اهمّ المدن الممتدّة على طول السواحل .

ولم يكن هذا السعي مجرد اقتراح بل انه دخل لحيز التنفيذ الفعلي ، ففي تورينو كانت التحضيرات تجري على قدم وساق لتنظيم الحملة العسكرية على تونس واعداد المعدّات لها وتهيئة الفرق التي ستشارك فيها ، وقد جمع العتاد العسكري في مرسى جنوة

قصد ارساله لتونس ، ووقع تعيين الفيالق التي ستؤخذ منها جنود الغزو ، والاقاليم التي سترد منها ، ولم يقع اغفال اي شيء من لوازم القتال حتى المصالح الفرعية التابعة للجيش كمصالح الانتقال والتموين وحفظ الصحة والتمريض وغيرها قد قرى حسابها وحيث اسبابها . ووقع الاختيار على الجنرال لونغوني ( Longoni ) ليكون قائدا للحملة .

وفي مكاتب اركان الحرب كان القائمون عليها منهمكين في جمع كل الوثائق التي يمكن ان تفيد في هذا الموضوع . فمن ذلك انهم عثروا على تقرير يتضمن احصائيات عسكرية عن تونس يرجع تحريره لسنة 1828 وهو من تحرير قنصل ايطالي سابق بتونس يدعى الكونت قايتانو بالمادي بورغو فرانكو ( Gaetano Palma di Borgo-Franco ) وعثروا على خريطة للايالة التونسية وعلى تصميم لوضعية الحاضرة التونسية وكانوا يسألون الضباط والقناصل الذين سبق لهم ان سكنوا تونس ما يعلمونه عنها ويطلبون اليهم امدادهم بتقارير او بمعلومات مفيدة في شأنها .

كل هذه التحضيرات كانت تجري تحت طي الخفاء . ومع ذلك فقد افترض امرها وتناولتها الصحافة وطفقت تنشر عنها معلومات هي في الغالب غير صحيحة . فمن ذلك ان جريدة « الاستقلال البلجيكي » قد اذاعت في يومي 13 و 14 جوان نبأ ورد لها من مراسلها بتورينو يفيد إبحار الجنرال بلافيسيني ( Palla Vicini ) من مرسى جنوه على رأس كيبيتين من المشاة وسريتين من عساكر الطبجية . وقد وقع استجواب فيسكونتي فينوستا بمجلس الأمة في خصوص هذه الانباء الرائجة حول تونس . وطلب النائب مورديني من الحكومة ان تقتصر على حماية رعاياها بتونس وان تمسك عن القيام بأي سعي عسكري ولو بالاشتراك مع غيرها من الدول لان مثل هذا السعي قد يحرك اطماع فرنسا ، وسأل هل في عزم الحكومة الايطالية في صورة ما اذا وجب القيام بسعي عسكري ان تعمل بمشاركة فرنسا وانكلترة معا او بمعية احدهما فقط . ولم يجد فيسكونتي فينوستا في نفسه من الحياء ما يمنعه من ان يكذب ما شاع وذاع ولألا الاسماع ، حيث خاطب مستجوبه بقوله : « ان الاستعدادات للحملة العسكرية على تونس لا توجد في الوقت الحاضر الا في مخيلة م. مورديني » . ولم يشأ ان يجيب عن السؤال المتعلق باتفاق ايطاليا مع فرنسا وحدها او مع فرنسا وانكلترة معا في صورة ما اذا ظهر من الضروري القيام بحملة عسكرية ضد تونس ، واقتصر على التأكيد بان الحكومة مقررة العزم على حماية رعاياها وعلى المحافظة على استقلال تونس ازاء الباب العالمي .

ومن قبل ان تنشر انباءُ الاستعدادات الطليانية عن طريق الصحف كانت الحكومات الاجنبية متببهة اليها ومولية اياها اهتمامها ولطالما اتصلت بمعلومات في شأنها من طرف اعوانها . فوُود مثلا قد افاد دولته في 25 ماي بان " هناك عشرة آلاف من الجنود كانوا في ذلك التاريخ مجتمعين على سواحل صقلية بين باليرمو وقراباني . وظهر فيما بعد ان هذا التبا غير صحيح حيث كذبه السفير الانكليزي ايليو ( Elliot ) من تورينو تكذيبا قاطعا .

بيد ان الوضع تطور في اواسط جوان . ففي ذلك التاريخ حصل اليقين لايلىو كما ازيميله الفرنسي البارون دي مالا رى ( De Malaret ) بان الاستعدادات الطليانية لامراء فيها . وكيف يخامرها الشك في شأنها وقد تحدثت عنها كل الصحف التي تصدر بتورينو وميلانو . واكد دوبرفال وصول جيوش الغزو لمرسى جنوة ، واخبر عن المهمة الاستطلاعية لبعثة ريتشي . وفي اثناء ذلك كان وود في منتهى الحيرة ، وكان يضرب اخماسه في اسداسه سعيا في الوصول الى حل بممكنه من انقاذ الباى واجتناب اى تدخل اوروبي .

وفي 17 جوان قابل كل من قمبروطا والاميرال البيني مصطفى خزنه دار وعرضا عليه رسميا امداده بفيلق عسكري من الجنود الايطاليين لقمع الثورة . بيد ان خزنه دار لم يحفل بهذا العرض ولم يتحمس له بالمرّة .

وانما الدولة التي تأثرت منه حقّا هي انكلترة التي بادر سفيرها بايطاليا في يومي 16 و17 جوان بسؤال فيسكونتي فينوستا وزير الخارجية ومينغيتي ( Minghetti ) رئيس مجلس الوزراء عن المشاريع المنسوبة لاطاليا ، وكلاهما قد انكرا وجودها انكارا تاما . لكن ذلك لم يقنع ايليو حيث راسل لورد روسيل بقوله : « ان لي اسبابا كثيرة تحملي على الاعتقاد بان فكرة ابجار الجنود الايطالية من جنوة لتونس قد تقررت فعلا منذ بضعة ايام ولم يقع التخلي عنها الا في آخر وقت اي عند ما اوشكت ان تدخل لحيز التنفيذ » .

على ان ايطاليا التي كانت دوما سياستها مرتبطة ارتباطا وثيقا بسياسة الامبراطورية الفرنسية لم يكن في مستطاعها ان تجسر على التقدم في خططها نحو تونس مثل هذه الخطوة الى الامام لو لم تكن واثقة من تأييد فرنسا لها وموقنة من تنشيطها لمساعدتها .



وفعلًا فإنّ الشؤون التونسية قد وقع التعرّض لها اثناء المذاكرات الاولى التي جرت في فونتينبلو بين فرنسا وإيطاليا في جوان 1864 فيما يخصّ مسألة رومة ، وافضت إلى إبرام اتفاقية سبتمبر . وقد افضى المركيز بّيتولي ( Pepoli ) الذي كان قد وجه لفرنسا في مهمة خاصة للتذاكر في هذا الشأن مع الامبراطور نابوليون الثالث... افضى بيانات لمجلس الشيوخ الايطالي في ديسمبر 1880 مفادها انّ نابوليون اكّد له اثناء مقابلة خاصة دارت بينهما «بأنّه لا يرى مانعا ولا يعارض اصلا» في ان تصير تونس ملكا من املاك ايطاليا وبأنّ فرنسا لا يسعها الاّ ان ترى بعين الوثوق والاطمئنان قيام مستعمرة ايطالية في افريقيا . وزاد الامبراطور على ذلك بان حرّر رسالة شخصية في هذا المعنى وجهها لوزارة تورينو .

بيد انّ نيقرأ ( Nigra ) سفير ايطاليا بباريس لم يشأ ان ييوح بشيء عن المذاكرات التي دارت بين حكومة بلاده وبين امبراطور فرنسا في شأن تونس . وكان يقتصر دائما على الاليماء لهذا الموضوع في ايجاز وتكتّم قائلا : « والباقي سيقوله لكم ويفيدكم به بّيتولي » (وهو الذي كلّفته الحكومة العليانية ناجراء المذاكرات مع فرنسا في خصوص مسألة رومة) . وقد خلّت المراسلات الرسمية سواء من الجانب الفرنسي او من الجانب الايطالي من التعرّض لهذا الموضوع الذي بقي تحت طي السرّ . بل انّ الدبلوماسيّة الفرنسية قد ظلت متمسكة طوال السنين الموالية بموقف الانكار القاطع ازاء ما شاع وذاع من انّ فرنسا عرضت على ايطاليا في سنة 1864 الاستيلاء على تونس .

على انّ مساعي نابوليون الثالث ومعرضاته الآنف ذكرها التي اقدم بها على اهداء ما لا يملك لم تصدر منه على وجه التفضّل التزيه الذي لم يكن يرجو من ورائه نفعا يعود على بلاده أوّلا وبالذات .

فمن ذلك أنّه كان يرى في هذا العرض وسيلة لآخماد لظى مسألة رومة بتحويل نظر ايطاليا نحو الطمع في التّراث الافريقي . وهي نفس الخطّة التي سلكها بعد مضيّ عامين عندما اثار مسألة البندقية ليسدل حجاب النسيان على مسألة رومة .

ومن الجائز ايضا ان يكون قد اراد استخلاص رضى الاوساط العسكرية الفرنسية باعتزامه تمديد الحدود الجزائرية الى مصبّ وادي مجردة .

الامر الذي يجعل من الميسور في نظره ادخال قاعدة بتزوت ، التي هي قاعدة طبيعية ، ضمن الممتلكات الفرنسية .

ولم ينفك وود الذي لم يكن يُعوّزه الاتصال بالمعلومات الصحيحة عن الشهير بالمطامع الفرنسية في الجهات الشمالية من القطر التونسي ، والتأكيد بان الفرنسيين يفكرون جدّيا في الاستيلاء عليها متتهزين فرصة تدخل ايطالي في تونس ويقابل من طرفهم بغض الطرف عنه .

بيد ان المسألة لم تتجاوز طور الاختمار ، ولم تسفر عن النتيجة التي كان يؤملها من فكروا فيها . ويبدو ان الملك فيكتور عمانويل وكذلك وزيره مينقتي لم يستطيعا المعروضات . ذلك ان رجوع رومة لحوزة ايطاليا كان أكثر أهمية في نظر الايطاليين من الاستيلاء على تونس . ولم تكن الظروف مواتية ايضا بما فيه الكفاية اذا علمنا الوضع السيء للغاية الذي كانت عليه المالية الطليانية ، وحالة الاضطراب السائدة في جنوب شبه الجزيرة الايطالية بما كان يضطرّ قسما من الجيش للتفرغ لقمع الحراية التي كانت ضاربة اطنا بها حوالي نابولي . بحيث ان ايطاليا لم يكن في مقدورها في ذلك الوقت ان تدخل بمفردها في مغامرة افرريقية . وقصارى ما اتصل به الكمتندان ريتشي من التعليمات هو تهية المعدات اللازمة لحملة عسكرية . لكن بعد الحصول سلفا على موافقة الحكومة التونسية وعلى المشاركة العسكرية من طرف فرنسا على اقل تقدير .

الا ان الباى لم يكن مستعدا لالتماس اى تدخل اجنبي لا من طرف ايطاليا ولا من طرف فرنسا . ولم يكن دروين دولوي وكذلك البارون دي مالا ري موافقين على ان تقوم ايطاليا بتدخل عسكري في تونس . وكانت انكلترة على الاخص لا تخفي عزمها الشديد على معارضة اى سعي من هذا القبيل .

وقد علق فيسكونتي فينوستا على المذاكرات التي دارت بين نابوليون الثالث وبين المركيز بيولي في شأن تونس بقوله : « لو كتب لبعض الكلمات التي تبودلت تحت اشجار حديقة فونتبلو ان تخرج من حيز القوة الى حيز التطبيق اذن لكّقي تصريح الامبراطور الذي لم يكن يخلو من غموض معارضة شديدة من طرف وزرائه انفسهم لا سيما من طرف دروين دولوي الحريص على التمسك بالتقاليد القديمة .

« على ان الظروف نفسها التي نحيهاها تكفي وحدها لان تجعل تلك التصريحات خالية من كل معنى ايجابي .

« ذلك اننا كنا نبحث هل في الامكان اغراء الامبراطور بالدخول في حلف بين فرنسا وبين انكلتره تغض به قضية الدانمارك ، وقد يفضي هذا الحلف ايضا لتحريض اقليم البندقية . واذا لم يكتب النجاح لاي سعي من هذا القبيل كنا نود ان نبرم مع الامبراطور اتفاقا حاسما وبعيد المرمى فيما يخص مسألة رومة . وبالجمله فاما الحرب مع النمسا او اتفاقية سينتير . والذي يلوح لي انه من العسير ان يروج في الازدهان اقدام الحكومة الطليانية على اختيار هذا الوقت بالذات للتنازل عما ترغب فيه رغبة شديدة من استرداد البندقية او رومة والبحث عن عوض لهما في القارة الافريقية . »

على ان معارضة انكلتره وكذلك معارضة الدبلوماسية الرسمية الفرنسية قد احبطنا بسهولة فكرة الحملة العسكرية التي دارت في وقت من الاوقات في مخيلة الحكومة الطليانية . ففي 23 جوان 1864 اكّد فيسكونتي فينوستا للمكلف بشؤون السفارة الفرنسية بايطاليا بأن حكومته لا تضرر القيام بأي سعي يرمي للاستيلاء على تونس .

وقد اجابه دروين دولوي محذرا اياه بقوله : « نحن لا نرى بعين الغبطة او الفيرة امتداد العلاقات الطليانية وانتشار النفوذ الايطالي بتونس . بيد انه من واجب وزارة تورينو ان تهتم بالتعرف على العراقيل التي يمكن ان تضعها دول اخرى في طريق هذا التوسع اذا اكتسى شكلا مفاجئا لافتا للنظر وداعيا للتأمل والتساؤل .

« اما من جانبنا فاننا لا نرى مانعا بل انه يهمننا كثيرا ان نتفق مع ايطاليا على نشر الحضارة وتنمية التجارة في تلك الرقعة من الارض . ولهذا فانني اسجل بمزيد السرور ما ابداه لي م. فيسكونتي فينوستا من التطمينات . »

ومن شاء ان يعرف موقف وزارة الشؤون الخارجية الانكليزية في هذا الصدد فليرجع لما تكرر ان طالبت به الحكومة الطليانية من امدادها بايضاحات في شأن الاستعدادات العسكرية التي كانت تجري بمرمى جنوة .

ولم يأس فيسكونتي فينوستا من اعادة الكرة مستفسرا حكومة الامبراطور عن السياسة التي عليه ان يسلكها في صورة ما اذا التمس الباي نزول القوات الاروبية بتونس لاعائه على قمع الثورة .

ولم يحتج الوزير الايطالي لجواب عن هذا السؤال لانّ خبر استسلام الثوار قد شاع في اثناء ذلك . وصرعان ما أذنّ للبعثة الايطالية التي يرأسها الكومندان ريتشي بالعودة لاطاليا ، ورجع القنصل قمبروطا لسكونه القديم ، واخذ دوبرفال ييدي تدمره من كون صروف الدهر اضطرته للانضمام على كره منه للشقّ الانكليزي .

## ٤٠ انتصاء الثورة

لقد بدأت الجهود التي بذلها خزنة دار للفتّ في ساعد الثورة تؤتي ثمارها وأعانه على النجاح ما اعترى المتمرّدين من الملل ، لا سيّما وأنّ حركتهم لم تكن منذ بدايتها موحّدة ولا منظمة تنظيميا محكما . فما ان حلّ الصيف حتى اخذ عقدهم في الانتشار ، وكثرت المنافسات الفرعية بينهم ، وتعددت غارات القبائل بعضها على بعض وانهكت قواهم المعارك التي كانوا قد خاضوا غمارها ، وزاد في فشلهم انتشار نبأ المذاكرات التي فتحت مع حكومة باردو ، وكانت قبيلتا جلاص والهمامة في طالعة من القى السلاح من القبائل الثائرة وتبعهما قسم من قبيلة دريد ، وانتهر المستسلمون هذه الفرصة لاشفاء ما في صدورهم من غلّ نحو المنافسين لهم من جيرانهم . فمن ذلك ان جماعة من جلاص قد بطش بها في اوائل جويلية عرش اولاد سعيد عندما كانت بصدد الاغارة على عرش ضعيف موالٍ لهم فاذا بعرش جلاص ينقضّ بقضه وقضيضه على اولاد سعيد ويهزمهم شرّ هزيمة لم تبق فيهم ولم تدر ، فما كان من عروش الثالث والسواسي وبني زيد الاّ ان جمعوا خمسة آلاف من الخيالة للأخذ بثار اولاد سعيد والانتقام من جماعة جلاص وانصارهم من الهمامة . وكان اهل الثالث من جهتهم مستعدّين لاعلان الطاعة للباي على امل ان ينالوا جزاء استسلامهم ما يرغبون فيه من نهب مدينة صفاقس التي هي على مقربة منهم ، فيعيثون فيها فسادا بدون ان يخشوا عقابا .

وقد كتب اسبينا من سوسة لبوفال في 12 جويلية 1864 ما مفاده : « ان سكّان المدن خصوصا الذين ينتمون منهم للطبقة البورجوازية قد بلغ بهم الضجر من الوضع المضطرب مبلغا عظيما وشموا من استمراره ولا يلبثون ان يطلبوا تدخّل الباي لاراحتهم ممّا يكابدونّه من عناء .

وكتب قنوكو من المنتستير لبوفال ايضا في 9 جويلية 1864 ما مؤدّاه : « ان العربان لا يستقروّن على حال ، وما زالوا على عادتهم في السطو على مواشي القرى المجاورة لهم .

وهذا ما يزيد في سحق البلدين هنا على سلوكهم ويشدد التكبير عليهم . فلو انّ الباي يأتي ومعه محلته اذن لقابلوه بالترحاب ولاذعنوا اليه مخلصين ولا يبعد ان ينضموا اليه لمعاقبة العربان .

## ( ا ) خضوع الثوار

بعد مذاكرات مع زعماء العربان الثائرين بجهة القيروان سعى خزنة دار لدى الباي في اتخاذ عدة تدابير تهدف لاعادة الامن لنصابه ، وقد املى الثوار انفسهم هذه التدابير وهي : اعلان عفو عام يشمل بدون احتراز كل من شارك في العصيان . خفض اداء العشر لنصف مقداره . تسمية عمال من اهالي البلاد على رأس الاعمال عوض الممالك . ابطال العمل بالدستور والغاء المحاكم التي انتصبت في عام 1861 الغاء نهائيا .

وفي الوقت الذي كانت فيه حكومة الباي تعلن عن هذه التدابير كانت في الوقت نفسه تسعى من طرف خفي في تنظيم كتائب الجيش . بيد انّ قدماء العساكر ابوا أن يلبوا الدعوة التي وجهت اليهم الا لقاء اجور يتقاضونها . والمجنّدون الجدد كانوا يخفون او يلوذون بالفرار مدججين بأسلحتهم . فلم يكن من الممكن التحصيل على شيء ذي بال من الساحل الذي كان يمدّ الدولة بالعدد الاوفر من الحصّة العسكرية . وكاد العسكر النظامي ان يصبح في طي العدم . والا لآيان الثالث والرابع قد فرّ جنودهما عن بكرة ايهم . حسبما عرّف به الكمندان ريتشي ولم يبق بالآلآي الثاني الا زهاء المائة جندي وبالاآي الاول الا نحو الالف وبالاآي السادس والسابع الا قرابة السبعماية وكانت فلول وحدتين عسكريتين آخرين لا تتجاوز 50 خيالا وثلاثمائة من عساكر الطبّجية (14) .

وفي أواخر جوان استطاعت الحكومة ان تجمع زهاء الاربعة آلاف جندي معظمهم من غير العسكر النظامي وعززتهم بمجموعة من المدافع وجعلت على رأسهم الجنرال اسماعيل السنّي (15) .

بيد انّ المحلّة التي نيط بمعهدتها زجر الثوار في الشمال الغربي قد ذهبت كأمس الدابر من جرّاء الفرار .

وقد اشار لذلك دوبرفال في رسالة وجهها للدروين دولوي في 23 جويلية 1864 قائلا :  
« انّ المحلّة لم تستطع ان تجتاز من المسافة اكثر من ثلاثة عشر ميلا غربي الحاضرة  
وقد هبط عددها من 4000 الى 2000 اذا اعتبرنا في هذا العدد سائقي العربات . ولم تعد  
تصلح في حالتها الحاضرة لان تكون تهديدا يتخشاها كائن من كان . بل هي اقرب ما  
تكون الى سفارة وجهها الباي لعموم الاهالي ومهمتها الاعزاء والاقناع . »

بيد انّ اسماعيل السنّي استطاع ان يتقدّم متوانيا في السير حتى وصل لضاحية باجة  
التي التى فيها رحاله في اواسط جويلية وشرع في التذاكر مع الثوار الذين خضّوا لقلائه .  
وشاع اذذاك الخبر في العاصمة ان المحلّة قد ولّت الادبار لا تلوي على شيء وانّ فرسان  
ابن غذاهم يلاحقونها وينهبون ما تقع عليه ايديهم ممّا تحويه قوافلها . وقد طار دوبرفال  
فرحا بهذه الانباء ولم يتمالك ان كشف لوزيره النقاب في 23 جويلية 1864 عن كنه  
العلائق التي تربطه بزعيم الثوار .

غير انّ علي بن غذاهم وقد لاح له انّ نجمه آذن بالافول لم يرفض الامان الذي  
عرض عليه ، ولم يحصر اهتمامه الاّ في جنسي عدّة منافع له ولذويه لقاء رجوعه لحضيرة  
الطاعة ، ففي يوم 26 جويلية 1864 حضر اربعمائة من المشايخ والاعيان لتقديم فروض  
الطاعة باسم اربعة عشر عرشا من عروش الشمال الغربي مشترطين فقط خفض المجبى  
لعشرة ريبالات وحط النصف من اداء العشر . وطلب ابن غذاهم لنفسه ضيعة واسعة  
تسمّى هنشير الروحية ولاخيه عبد النبيّ الولاية على عمل ماجر ولاتباعه تسميتهم بصفة  
مشايخ على رأس عدّة عروش ، وقد صادق الباي على هذا الاتفاق ولم يرّ ابن غذاهم  
للقيام بواجب الشكر على هذه النعمة خيرا من ان يسلم لخزنة دار المكاتب التي كان  
قد اتّصل بها من دو بوفال .

وقد بادر الياس مُصلّي باعلام قنصل فرانس رسميا في 28 جويلية بان اربعة عشر  
عرشا قد جنحت للسلم وانّ علي بن غذاهم قد انقلب الى اهله في ماجر . بيد انّ دوبرفال  
لم يشأ ان يصدّق هذه الانباء وما زال متشبّثا بخيط من الامل في نجاح الثورة او هي من  
بيت العنكبوت فلقد كتب للدروين دولوي في 20 اوت 1864 ما نصه : « .... ومهما  
يكن الامر فانّ الثورة ما زالت باعتراف الجميع في عنفوانها بل انّ صفوفها قد ازدادت

توحّداً والتحاماً ، وإنّ ابن غداهم الذي تنهّمه حكومة باردو يبيع ذمّته — وهو امر لا نصدّقُه — ما زال على رأس الثوّار او استردّ زعامته عليهم والدليل على ذلك هو أنّه يهتمّ في هذه الآونة بعقد اجتماع في القيروان للنظر فيما يعود بالصّلاح على من انظره .

وكان زميله الانكليزي والابطالي ريشار وود وبيّنا اكثر منه اذعاناً للواقع الذي ليس له من دافع حيث انتهما لم يتردّدا في اعلام حكومتيهما في 29 جويلية بأنّ « ثورة العربان في تونس يمكن اعتبارها في حكم المنتهية » .

ولم يقنع خزنة دار بهذه النتيجة بل كان همّه استئصال شافة العصيان في كافّة الجهات التي ذرّ فيها قرنه . ولهذا الغرض سعى في جمع محلّة جديدة توجّه للسّاحل وتكون مهمتها ارجاع نفوذ الباي في تلكم الجهات . بيد انّ قدماء العساكر الذين اريد تجنيدهم من جديد قد تجمهروا في تونس معلّنين غضبهم . فاضطرت الحكومة لتجنيد جماعة من الرّعاع من العاصمة وضواحيها اطلق عليهم خطأ لقب عسكر رواوة وكان سكّان العاصمة يحافون بطشهم ويتوقّعون كلّ شرّ من عنف سلوكهم . وقد حصل دويّفال من الباي على ان تبقى المحلّة خارج العاصمة في انتظار الادل لها بالرحيل وكانت متركبة من 2600 رجل تساندتهم ثمانية مدافع وعلى رأسها احمد زروق وهو صنيعة خزنة دار . فاخذت تسير في بطء وتؤاذه منذ اوائل سبتمبر ووجهتها مدينة سوسة . حتى انها قضت في قطع المسافة التي تفصل بين هرقلّة وحمام الانف قرابة الشهر وهي لا تزيد عن التسعين ميلاً . ولم تضطرّ اثناء سيرها للقتال ، بيد ان اقتراب المحلّة من مواقع الاضطراب في السّاحل لم ينزل السكينة في قلوب المتمردين . بل يبدو انّ قدومها قد زاد الضغائن والحزازات التي تقلي مراحلها في الصّدور تاجّحاً وضراماً . واشتدّت وطأة العنف المتبادل بين اهل القرى الساحية . ولما علم اهل ماسكن بتنظيم محلّة معدّة لاختضاع السّاحل سارعوا الى اغراء اهل القرى التي حولهم ركوب متن العصيان والانضمام اليهم . واغلقت سوسة في وجوههم ابوابها واضطرتّ في 24 جويلية حين اشتدّ عليها الحصار لان تدفع عنها هجوم الماسكنية باطلاق النّار عليهم بواسطة البنادق والمدافع . وكان المهاجمون يعمدون لسدّ الحناية التي تجلب الماء لسوسة ويطلقون النار في كلّ ليلة على الاسوار . ومن حين الى آخر تصوّب نحوهم طلقة مدفعية فتبيد جموعهم . ولم ينسح تطويق مدينة سوسة بعض سكانها من الخروج لقضاء مآثر بهم



مغامرين بانفسهم عند اختراقهم الحصار المضروب عليهم . ودام الحال على هذا المنوال خمسة عشر يوما اصاب الجانبين في خاتمتهما الملل من متاعه هذه الحرب الدائرة رحاها في نطاق ضيق . ونشبت بين الباغين من اهل القرى الساحلية الخلافات واشتدّ بينهم التشاجر والخصام ولم تتوحد صفوفهم من جديد الاّ عند شعورهم بالتهديد الذى ينتظرهم من قدوم المحلّة .

وانتهز عرش جلاص العتيد والمتسمى للحزب الحسيني بعد اعلان خضوعه للباي فرصة هذا الخصام ليجتاح القرى الموالية لمساكن واحدة بعد اخرى . واستنجدت هذه القرى قصد الانتقام لنفسها وردّ العوادي عنها بعرض المشايل للتنكيل بأهل القلعة الكبرى الذين أبوا الانطعام للثورة (16) .

ولكى يحمي رروق القلعة الكبرى من عدوان المغيرين عليها اتّجه بمحلّته صوب الجنوب فخرج من هرقة في 5 اكتوبر 1864 التي لبث فيها اسبوعا واصطدم في اليوم الموالي بجماعة من القلعة الصغرى فهزمهم بدون عناء ولوّا هاربين وهو من ورائهم يلاحقهم حتّى وصلوا لقريتهم وما ان دخلوها حتّى وقعوا في قبضة الاسرهم وبقية المتمردين ، واباح احمد رروق قرية القلعة الصغرى للنهب بعد ان افكّكها عنوة . ومع انّ شقّ العصاة المناصر لتلك القرية كان يعدّ 5000 مقاتل ولديه بعض قطع من المدفعية فانه لم يتدخل في القتال ولم يشأ ان يجرب حظّه في التزال . وما ذلك الاّ لانّ اهل مساكن قد انثنوا بسرعة نحو قريرتهم التي ظنّوها مهدّدة وفضّأوا حمايتها على نصرة الموالين لهم من جيرانهم . ومن الغد اقبل الجميع زرافات ووجدانا طالبين الامان (17) .

واقعدت بمساكن معظم قرى الساحل التي أتى مشائخها واعيانها طائعين ومقدّمين شواهد خضوعهم للباي وراعيين صناعق زواياهم توثيقا لعهدهم . وامكن لاحمد زروق ان يدخل سوسة بعد ذلك دخول الغزاة الفاتحين على رأس جنوده وهو يجرّ وراءه أسراه الذين كانوا مكبلين في السلاسل والاغلال . ثم من بعد ذلك جاب كامل المنطقة الساحلية . وكلّما حلّ بمجتمع من المجتمعات البشرية تقدّمت اليه وفود السكّان لطلب الامان بعد ان يسلّموه ما عندهم من اسلحة وعتاد . واذا كانت الثورة قد انهارت دفعة واحدة كأن لم تغن بالامس فانّ الزّجر الذي عقبها كان اطول منها مدى واشدّ هولاً .

وقبل ان يحدث الاصطدام من حول القلعة الصغرى بخمسة عشر يوما اقلعت الاساطيل الاروبية من ميناء حلق الوادي باتفاق بينها . لكن وجب قضاء اربعة اسابيع في المذاكرات للوصول لهذه النتيجة .

ذلك انه منذ شهر اوت كان ريشار وود باتفاق مع اميرال الاسطول الانكليزي يلحّ على حيدر افندي بمغادرة المياه التونسية والعودة الى القسطنطينية ومستنده في هذا الطلب هو انه لا مطعم لنا في ابتعاد الاسطولين الفرنسي واليطياني عن تونس ما دام الاتراك لم يبرحوها . وبما انّ مذاكرات المبعوث العثماني مع الحكومة التونسية قد انتهت فلم تبق فائدة في بقاءه بتونس بل بالعكس انّ بقاءه تتوقع منه محذورات كثيرة . واجتهد الاميرال ابلفرتون في التدخل لدى الباي ولدى زميله الفرنسي والايطالي للحصول على انسحاب كل السفن الراسية في المياه التونسية بشرف . وتوقف حيدر افندي في الاستجابة حتى يراجع حكومته . وفي 7 سبتمبر 1864 اعلم المكلف بالشؤون الفرنسية لدى الحكومة العثمانية رئيس الوزارة الفرنسية انّ الباب العالي يفكر في استدعاء مبعوثه لانتهاء مهمته . ووجب بعد ذلك مراعاة الشعور القومي وقواعد التبجيل الدبلوماسي للدول المعنية بالامر لا سيما وانّ الحكومة الفرنسية ابت ان توافق على انسحاب الاساطيل الاروبية الا بعد رحيل مبعوث الباب العالي وابحار الفرقاطتين العثمانيتين .

وفعلا فقد كان حيدر افندي اول من غادر المياه الاقليمية التونسية في 23 سبتمبر على متن الفرقاطة العثمانية واقضى اثره الاسطولان الفرنسي والايطالي بعد مضي عشرين دقيقة على موعد ارتحاله وفق برنامج مضبوط حرر باتفاق بين الاميرالين وبين السلط التركية . ولم تشارك القوة البحرية الانكليزية في الاتفاق على هذا الرحيل لانه لم يبق منها بتونس الا سفيتان . وترك الاميرال الفرنسي بميناء تونس فرقاطة وسفينة اذار لضرورة الخدمة . كما ترك الاميرال الايطالي كروية وسفينة اذار ملقبة مراسيها بميناء سوسة . وبقيت مع السفيتين الانكليزيتين الباخرة « روفانج » التي لقيادة الاميرال ابلفرتون وكروية وفي 29 سبتمبر بارحت الباخرة « روفانج » ميناء تونس للقيام بجولة عبر المياه الاقليمية التونسية ومنها قصدت جزيرة مالطة .

## ب) حملة الزجر

لقد استغرق ارجاع الهدوء لنصابه في الايالة كامل فصل الخريف وجانباً من شتاء سنة 1865 - 1864 . وفي ديسمبر خرجت محلة من تونس تحت قيادة باي المحال علي باي وبها 4000 رجل للأخذ بناصر محلة الجنرال رستم التي حُفَّت بها المتاعب حوالي مدينة الكاف من جرّاء نكث ابن غذاهم لعهدده واستئناف القتال اثناء فصل الخريف حيث جمع اربعة آلاف من انصاره وحمل بهم على العروش المناهضة له والتي ابت الا ان تواصل ما اعتادته من شن الغارات على جيرانها والسقوط على مواشيههم ومكاسبهم ولم تشأ أن تقبل توسطه بالصلح بينها حتى اضطرّ للهجوم بانصاره من اولاد ماجر على قبائل جلاص التي استنجدت في الحال بحكومة باردو لحمايتها .

وبالرغم من الامان الذي منحه الباي لسائر العصاة فان احدهم وهو ابن دحر قد سلّمه احد مشايخ الزوايا بتوزر للباي (18) . فأوتي به لباردو والقي به في سجن مضيق وهو حيّ كميّت بعد ان فرش للعصاة التي ناله منها الف ضربة ونساء القصر ينظرن اليه من شرفاتهن ويظهرن الشماعة به .

وفي اوائل جانفي دارت معركة على مقربة من تبسة بين جموع علي بن غذاهم وبين المحلّتين اللتين تمّ الاتصال بينهما وهما محلة علي باي ومحلة الجنرال رستم وتعرّزت صفوفهما بعدة فرسان من جلاص فكانت الدائرة في هذه المعركة على علي بن غذاهم وجموعه ، وقد التجأ هو وطائفة من شيعته لبلاد الجزائر التي دخلوها آمنين حيث اذنت لهم السلّط الفرنسية بالاقامة فيها بينما قد صدّت جيوش الجنرال رستم عن الدخول للتراب الجزائري عندما همّت بملاحقة الهاربين من الثوار .

وفرضت الاقامة باذن من المارشال دي ماك ماهون على علي بن غذاهم واخيه عبد النبيء وعائلتهما اولاً بقسنطينة ثم بقبيلة اولاد عبد النور التي لبثوا فيها حتى سنة 1866 (19) .

وفي الوقت الذي كان فيه رستم يتابع عملياته العسكرية في غربي القطر التونسي ويواصل فرض المغارم ومصادرة المكاسب والحكم بالاعدام على من يسميهم بالعصاة

كان زروق منكبا على فرض كابوس من الزجر على الساحل بلغ من الشدة والعنف والفظاعة ما أبقي ذكره حية في الاذهان حتى بعد ان مرت على تلك الكارثة الجلّسى اكثر من خمس وثلاثين سنة حسبما اشار لذلك بول دي كروكي (20) في الدراسة التي كتبها عن الازمة الاقتصادية في الساحل في سنة 1897 .

وكانت العلة الطاهرية للأرهاق المسلط على الساحل هي السعي في استخلاص الضرائب التي امتنع من دفعها السكان اثناء الثورة وما يتبع ذلك من خطايا ومقارم للقيام بنفقات المحلة التي حلت بين اطهرهم لارجاعهم لجادة الطاعة فزادتهم نكالا على نكال وانتزعت منهم ما تركه لهم النهب الذي كان مسلطا عليهم من اهل الخرابة من ابناء قومهم « وقد رجعت حكومة الباي بسرعة فيما كانت وعدت به من اعلان الامان الذي قالت انه ستطوى به صفحة الماضي بما فيه . وعادت الى استعمال الشدة المتمثلة في السلاسل والاعلال وفي التعذيب بجميع انواعه للحصول من ولايات الساحل التونسي على ضرائب فادحة هي بمثابة العرامات التي يمرضها في الحروب الغالب على المغلوب » (21) .

وجاء في رسالة وجهها قنيكو من المنستير لذي بوفال ما نصّه : « ان واجبى يفرض عليّ ان احيطكم علما بالعطسة المنافية لكل مبادئ الانسانية التي يستعملها الجنرال زروق في تطبيق الاوامر الصادرة له من الباي . فهو يعد لتجريد الاهالي مما يملكون والتشكيل بالشيوخ والعجز والنساء اللائي لم يشاركن في الثورة اصلا ويغتصب منهم الخطايا التي يفرضها عليهم بعد ان يدخلهم لفيانات السجون ويضع في ارجلهم الاغلال ويرهب اجسادهم بضرب العصي ويستعمل معهم ضرونا من العنف منافية لابطس القواعد الشرعية ولا عهد لنا بمثلها في قوانين الحق العام المعمول بها في بلداننا . ومن جملة وسائل الشدة التي يستعملها يجدر بي ان اشير لمصادرة المكاسب والتعذيب الذي يصل لحد الموت او السقوط البدني وانتهاك حرمة المنازل ... واخيرا الاعتداء على عفاف النساء برأى وسمع من آباءهن او ازواجهن المصنفين في الاغلال ... » .

وفي مارس 1865 قدر اسبينا ما اغتصبته الحكومة من الساحل اثناء المدة التي بين اكتوبر 1864 وجانفي 1865 بثلاثة وعشرين مليونا من الريالات . هذا بصرف النظر عن زهاء الخمسة ملايين من الريالات التي استحلها اعوان الدولة لانفسهم .

وفي 26 مارس وجّه اميننا لقنصل فرانساً قائمة في الضرائب التي دفعتها اعمال الساحل الثلاثة اثناء تلك الفترة .

واذ ظهر لاحمد زروق ان البلاد قد افقرت ونضبت مواردها وباتت عاجزة عن الوفاء بما يطلب منها من فادح الاداء . « ومن اسرف في الحلب حلب الدماء » . لجأ الى وسيلة اخرى رآها انجح من كل الوسائل وادعى لتمكينه مما يشاء الحصول عليه . فاتفق مع السماسرة اليهود القاطنين بالمدن على ان يقرضوا المطلوبين بالمغارم من اهل الساحل ما هم في حاجة اليه من الاموال مقابل فائض سنوي قدره 40 في المائة . وتولى هو ربط العلاقة بين اولئك المطلوبين وبين السماسرة المتحدث عنهم .

ويستفاد من دراسة حرّرها بواتميليو وبعث بها الى دارو في 8 مارس 1870 تحت عنوان « كشف عن الربا اليهودي بالساحل » ما نصّه : « ان الديار اليهودية التي تولّت اقراض اهل القرى بالساحل التونسي قد كانت تعمل باتفاق مع الجنرال زروق الذي لم يكن يهتم الا بالحصول على مبلغ العرامة الحربية التي يفرصها نعمتها منه ويقدرها بمحض ارادته . وكان العدول يكتبون كل ما يمليه عليهم المقرضون بدون حضور المطلوبين او ضمانهم وبدون ان يعلم هؤلاء ما حمل عليهم من المعارم . حتى اذا حسبوا بعد وفائهم بالقدر المطلوب من امثالهم ان الطلب قد ارتفع عنهم . جوبهوا بالمقرضين وبايديهم الحجج العادلة التي حرّرت في مفاهيمهم وليس لهم علم بمحتواها وطولها بدفع ما هو مضمّن بها مما هو محمول على قراهم ويلزمهم دفعه عملاً بقانون التضامن في الاداء مع الحيار في الطلب الى ان تعد كل مواردهم ويصبح الموسر والمعسر في المصيبة سواء .

ويعد ايضا اولئك المقرضون باتفاق مع السلط المحلية التي كانوا يلقون منها كل مجاملة وكل تأييد الى حجز صانات المدينين وضرب العقلة على مكاسبهم والمطالبة بسجن المتباطئين منهم في الخلاص . وكلما ارتفعت اصوات هؤلاء الساكنين بالتدمر والشكوى اسكتها الجنرال زروق بالضغط عليها وعمد الى خفقتها في مهدها » .

وقد استشهد تقرير مؤرخ في عام 1870 وجهه محمد خزنة دار الذي خلف احمد زروق على رأس عمل سوسة والمنستير بعدة امثلة تصور فداحة العمليات التي قام بها

المرابون بقرى الساحل . فمن ذلك مثلا ان قرية يومرداس من عمل المنستير التي لم تكن تضم من المطلبولين بالمجبي في عام 1863 الا 68 نفرا قد فرضت عليها غرامة حربية قدرها مائة الف ريال . وقد استطاع بعض الاعيان ان يدفعوا في الحال ما وظف عليهم . امّا مناب الباين وقدره 60000 ريال فقد سبقه جمع من اليهود المرابين مقابل رهن املاك اهل القرية . ولم يمض عامان على تاريخ دفع الستين الف ريال حتى كان يونس ومن معه من المرابين قد اجتروا من مدينتهم 234000 ريال بعنوان راس مال وفوائض . هذا بصرف النظر عما نال بعض الموسرين الذين دفعوا ما عليهم مستقما من صنوف الارهاق التي منها الزج بهم في غيابات السجون في بعض الاحيان .

ومّا لا ريب فيه ان الربا اليهودي قد زاد الساحل خرابا على خراب . وتسبب في نقل ملكية عدّة زياتين لايدي الدّائنين . بحيث انه ليصحّ القول بانّ الازمة هي التي حققت ثراء المرابين بسوسة والمنستير والمهدية . ومصائب قوم عند قوم فوائد . فحين ذلك ان اسحاق يونس وصهره يوسف ليمي (22) اللذين يتناقل عنهما الناس انهما من شركاء الجنرال زروق في الاثم قد اصبحا اهمّ الملاك العقارين بسوسة ، وكانا يحتكران ايضا تصدير الزيت بالتواطئ مع السلط المحلية وقد تسبب احتكارهم هذا في افلاس التجار الاروبيين الذين كانوا يعيشون من عمليات التصدير .

ومن صفاقس كانت تأتي انباء مماثلة لما تقدّم . وقد قدّر جان ماتيسي جملة ما فرض على المدن من الاداء ب 4686000 ريال . هذا بصرف النظر عما حمل على اهلها من الديون الفاحشة . وقد جوزي احمد زروق على نجاحه . هذا النجاح الفاضح في المهمة التي نيّطت بعهدته بتسميته في فيفري 1865 عاملا على سوسة والمنستير .

وبالرغم من الامان الذي أعطي لعموم السكّان فانّ الزجر لم ينقطع ولم يخب أواره . يدلّ على ذلك انّ الجنرال رستم لم يكفه الوان العذاب التي سلطها على الناس في الجهة التي كان مسيطرا عليها بل قد زاد على ذلك نان وجّه في شهر افريل 1865 لباردو 250 او 300 من المشايخ وفي اعناقهم السلاسل وفور وصولهم فرشوا للعصا ونساء الحرير ينظرون اليهم من شرفات القصر . وتلقاء فضاءة هذا السلوك الوحشي لم يسع قنصل فرانسا الا ان يرفع احتجاجا صارما لدى خزنة دار كان من أثره صدور الوعد بالكفّ عن العودة اليه .

## ج) مهمة خير الدين

كان رحيل الاساطيل الاروية وانتهاء الثورة من جملة الاسباب التي عملت على توطيد نفوذ وود في البلاط التونسي . واصبح مصطفى خزنه دار منذ ذلك العهد مواليا للسياسة الانكليزية ومصغيا للنصائح التي كان يسديها اليه ممثلها بتونس (23) . فمن ذلك انه سعى لدى الباى في ارسال الجنرال خير الدين في سفارة لاسطنبول بدعوى شكر السلطان عبد العزيز في الظاهر على ما بذله من مساعٍ حميدة اثناء الثورة التونسية . وفي الواقع ان المهمة الحقيقية التي سيعهد لخير الدين بالقيام بها هي ابرام اتفاق يضبط علائق الباى بالباب العالي وتمكينه من حق التعاقد مع الدول الاجنبية .

وبمجرد ما سمع دوبرفال هذا النبأ خف مسرعا لباردو وكانت علائم الغضب بادية عليه واغلظ في مخاطبة الباى وهدده بالحلولة دون سفر مبعوثه ولو باستعمال القوة . ويستفاد مما بعث به قماروطا لحكومته : « ان سلوك دوبرفال ازاء الباى كان ينم عن استعلاء لا مبرر له وعن عجرفة بالغة فقد بها امتلاك اعصابه حتى انه رفض مصافحة اليد التي مدّها له الباى وخرج من لدنه وهو ييدي حركات بعيدة كل البعد عما يجب للمقام من الاحترام .

وفي 12 نوفمبر 1864 ابرق دوبرفال لباريس بما نصّه : « اشعرنى الباى في هذا الصباح ان خير الدين سيسافر يوم 17 للقسطنطينية ومهمته شكر السلطان على ارساله لجيدر افندي . فطلبت من سمو الباى بالحاج وعلى وجه الفضل ان يرجى السفر ولو لبضعة ايام حتى يتم لي اعلام سعادتكم بهذا النبأ . فكان جوابه الرفض البات بدون تعليق وبدون ادنى ملاحظة .

بيد انني لن اترك الباخرة التونسية تبحر قبل ان اتصل بتعليماتكم . واعرفكم ان هذه المناورة قد حيكت خيوطها من زمان . واعتبر هذه المهمة اخطر علينا من مهمة جيدر افندي لان خير الدين سيرجع بعد ان يكون قد وضع الالة التونسية تحت السيادة العثمانية بدون ان يتفطن له احد .

وعوض ان ترجى حكومة باردو السفر قد بادرت الى تعجيل مواعده فامتطى خير الدين متن الباخرة « البشير » يوم 14 نوفمبر . وفي اليوم نفسه وجه قائد الفرقاطة الفرنسية

« لنفسييل » التي كانت ملقية مراسيها بميناء حلق الوادي احد الضبّاط التابعين له بعد ان اتّصل من دوبوفال نبأ اعتزام خير الدين السّفر للاستانة وتقابل الضابط الفرنسي مع هذا الاخير على متن السفينة « البشير » وسعى في استدراجه للعدول عن هذا السفر . فما كان جواب خير الدين الا ان قال له بغاية اللّطف ان التعليمات التي لديه لا يمكن الرجوع فيها بحال ولا سبيل لصدّه عن تنفيذها الا استعمال القوة معه .

وعندما ابهرت الباخرة « البشير » على السّاعة الثامنة من مساء يوم 14 نوفمبر كانت الفرقاطة « لنفسييل » تغلي مراجلها البخارية وعلى متنها م. مولان وهو قنصل متربّص متملذ لمسيو دوبوفال... ويقول قائد السّفينة انّي لم أجد وقتا كافيا لانزال مولان للبر... وكان بإمكانني ان اعتبر عند سفر الباخرة « البشير » بالرّغم من الانذار الذي صدر لها ان مهمّتي قد انتهت . لكن إزاء الإلحاح عليّ من م. مولان اعترمت الابحار واقتفاء اثر « البشير » . ولما ابصرت الباخرة التونسية قد سلكت الطريق الضيّق والمخوف بالخطر الذي بين جزيرة زمبيرة وبين البرّ عدت الى مرساي (24) . على انّي بذلت كلّ ما هو ممكن للاحتجاج قولاً وفعلاً على سفر المبعوث التونسي ولم اتوقف الا في الوقت الذي لم يعد يجدي فيه الاحتجاج ويتبدى فيه استعمال العنف .

على انّي لم أكن واثقا من قدرتي على تنفيذ ما دعاني اليوم دوبوفال وهو اخذ السفينة « البشير » من تلايبيها وجرّها الى خارج المياه الساحلية التونسية والوصول بها الى احدى المراسي الفرنسية . وانّي لست آسفا على ما لم أحاوله وعلى عدم نجاحي في معامرة لم اكن راضيا عنها .

ولم يكن بيد قنصل فرانس اذن للقيام بهذا السعي . بل هو قد اقدم عليه من عندياته . ويصفه سفير فرانس بتركيا في رسالة بعث بها لحكومته بانّه « سعي طائش ذاك الذي كان يراد منه القبض في عرض البحر على المبعوث التونسي في سفارة رسمية وان ما فعله قنصلنا بعيد كلّ البعد عن افعال العقلاء » .

وهذا ما جعل الوزارة الفرنسية تقابله بالاستنكار . ولم يُجد تأييد مدام كورنو لدوبوفال الذي وقع استدعاؤه لباريس في 3 جانفي 1865 بالحاح من خزنة دار ومن الانكليز . وتلك كانت خاتمة حياته الدبلوماسية ونهاية سياسة شخصية ومضطربة كانت



تستحقّ ان يكون عقابها اشدّ حزما والبلغ ايلاما . وقد عيّن دُروين دولوي خلفا على رأس القنصلية دوشان دو بلكور الذي التحق بمنصبه في 5 جانفي 1865 . وبعد مضيّ شهرين على هذا التاريخ قرّرت الحكومة الطليانية هي ايضا نقله قنصلها قماروطا من تونس الى ليون وعيّنت خلفا له لويجي بينا قنصلها بعاصمة الجزائر الذي تقلب في عدّة مناصب قنصلية بالشرق . ولعلّ للتشكيات التي صدرت من التجار الايطاليين بقنصلهم صلة بهذه النقلة . فهم ينسبون له العجز وعدم اغتنام فرصة وجود الاسطول الطلياني بالمياه التونسية للسعي في ففسّ نوازلهم مع الباي .

ولم ير قماروطا بدّا تلقاء العتاب الشديد الذي صدر له من حكومته من تقديم استقالته التي لم تقبل منه . واستمرّ الانتقاد على سلوكه قائما في الصحافة الطليانية طيلة اشهر عديدة حتى اضطرتّ الحكومة الايطالية ازاء التذمّر الذي ما انفكت تردّده جاليتها بتونس من سلوك القنصل لابداله بغيره . وكان خلفه لويجي بينا الذي وصل لتونس في اوائل افريل 1865 خامس قنصل ايطالي يحلّ بتونس منذ قيام الوحدة الايطالية اي في ظرف خمسة اعوام .

## 5 - عودة النفس والفرنسي

اقتبل خير الدين عند وصوله للاستانة بمتهى التبجيل والتقدير . بيد انّ الاساطير الرسمية التركية كانت تؤكد انّ مهمته في تركيا لا تخرج عن دائرة المجاملة التقليدية . فهو مكلف بان يقدم فروض الشكر للسلطان من اجل العون المالي الذي تفضل به اثناء الثورة . ولم يكن سفير فرنسا ليصدق هذه التأكيدات التي لم ترج عليه . فقد كتب للدوين دولوي ما نصّه : « انّ الاغلب على الظنّ هو انّ مبعوث الباي سيحتفل به وسيلقي من الباب العالي مزيد الحضوة والالتفات... ولن يفوت خير الدين ان يقول للوزراء الذين سيجتمع بهم انّ باشا تونس هو من اخلص اتباع جلالة السلطان وانه يلتزم منه التأييد والمساندة لردّ غائلة الحكومة الفرنسية . بينما هو لن يتردد في التصريح اليّ عند ما نتاح له زيارتي - اذا اطمان انه في مأمن من التورط - بانّ مولاه في حاجة لكل رعاية من طرفنا ولكل عطف من جانبنا لينتسئ له الوقوف في وجه محاولات التسيطر المتوقعة من قبل الباب العالي وليستطيع المحافظة على استقلاله . وتلك هي في الغالب الاعم الخطة التي يسلكها مبعوثو باي تونس عند حلولهم بالقسطنطينية .

وقد سار دروين دولوي على منوال سفيره في الحكم على تلك السفارة قائلا في حقّها انها مكذّرة وغير مناسبة . بل يمكن ان تنقلب خطرا على « الحالة الراهنة » التي نريد المحافظة عليها في الايالة . ولهذا فهي تتطلب منكم يا سعادة المركيز ان ترقبوها بيقظة خاصة .

وبسط المركيز دومستيني لوزير الخارجية التركية علي باشا تخوفات فرنسا من مهمة خير الدين قائلا له : « ان سياسة فرنسا ازاء تونس بسيطة للغاية... فنحن لا نرغب في ان يكون الباب العالي جارا لنا بالنسبة للجزائر .

واذ قد عبّر له علي باشا عن رغبته الصادقة في عدم تغيير الوضع الذي عليه الایالة فقد كان جواب دروين دولوي الذي اتصل به المركيز دومستيني اثر هذه المحادثة انه : « يسجل عزم السلطان على استبقاء « الحالة الراهنة » بتونس بدون تغيير وهذا هو الشرط الاساسي للحفاظ على علاقتنا الطيبة مع الباب العالي . بقيت — والحق — ضرورة الاتفاق على ضبط مدلول كلمة « الحالة الراهنة » التي ما زالت تختلف في شأنها التناويل »

ففي 15 ديسمبر 1865 سلم السفير البريطاني بباريس على الطريق الرسمي مذكرة بنيت على اساس اتفاق ابرم بين تركيا وبين باي تونس وتعرضت المذكرة للتعليمات التي زود بها الباي مبعوثه خير الدين . وقد ظهر لخزنة دار ان يطلع عليها ريشار وود الذي بادر باحالتها على لندرة . وبهذا « الاسلوب الغريب » اي الاسلوب الملتوي ظهر للحكومة التونسية التي قطعت علاقتها عمليا مع دوبوفال ان تحيط الحكومة الفرنسية خبرا بنواياها .

وكانت شروط الاتفاق هي الآتي بيانها :

1 — يبقى حق تولي الامارة في العائلة الحسينية متداولاً بين افرادها بطريق الارث كابراً عن كابر .

2 — يكون للباي حق ممارسة سلطته في الشؤون الداخلية للایالة التي يديرها وفق قوانين تأسيسية وادارية .

3 — وبناء على ذلك يكون له الحق في تسمية مأمورين مدنيين وضباط عسكريين لجيشي البر والبحر الى رتبة فريق .

4 — يكون للباي حق استبقاء علاقه مع الخارج .

5 — للباي حق ابرام المعاهدات العامة والاتفاقات التجارية وعقود الملاحة مثلما جرى بذلك العمل فيما مضى بيد ان « كل » المعاهدات او الاتفاقات او غيرها من الموائيق التي قد تنال من سلامة السلطنة بصفة عامة كالمحالقات الدفاعية او الهجومية وكالاتفاقات المفضية للتنازل عن قسم من التراب او لضبط الحدود لا يمكن ان تعتبر ماضية وقابلة للتنفيذ بدون ان يصادق السلطان عليها .

6 — عندما يولّي باي جديد يطلب من السلطان ان يتفضّل باقرار ولايته ويجاب لطلبه كما كان الشأن فيما مضى .

7 — يكون للباي الخيار في الذهاب لسطنبول او في عدم الذهاب . لكن كلّما نهياً له الذهاب يقبل بمظاهر التشریفات اللائقة برتبة الامراء الذين تلقوا امارتهم بالوراثة .

8 — ابطلت الهدايا المعتاد تقديمها في مثل هذه المناسبات وعوّضت بمساهمة سنوية قدرها.... (كذا) تدفع لدار الصناعة السلطانية بعنوان اعانة للذّب عن حوزة الاقطار المنضوية تحت لواء السلطنة العثمانية .

9 — يعترف الباب العالي كالماضي بالراية الخاصة للايالة التونسية .

10 — يفوّض جلالة السلطان للباي حقّ تقليد النياشين المدنية والعسكرية .

11 — تضرب السكّة باسم السلطان .

12 — يكون الدّعاء في الخطب الجمّعية للسلطان .

هذا الغرض الاساسي من سفارة خير الدّين لتركيا . فهو قد كلّف بان يحصل على اعتراف تركيا بالحريّات التي تتصرّف فيها الايالة . وان يظفر بضمان السلطان في بقاء الحكم الذاتي قائما في البلاد داخل إطار السلطنة العثمانية .

ونسوية" للنقط التي بقيت محلّ نزاع اثناء المذاكرات التي دارت مع حيدر افندي قد عرض الباي جملة من الحلول وآها كفيلة بتذليل الصعوبات ، منها انّ اللائحة الاصلية التي دار من حولها النقاش كانت تقتضي وجوب ذهاب الباي بنفسه للأستانة عندما يبايع بتونس للحصول على فرمان الولاية . وقد عوّض هذا الوجوب بالخيار . كما انّ عبارة الضريبة المفروضة على الايالة لفائدة السلطنة قد عوضت بمساهمة عسكرية . وجعل المصل الخامس فارقا بين المعاهدات التجارية التي بقيت كالماضي من متعلقات الحكومة التّونسية وبين المعاهدات ذات الصبغة العامّة التي تبقى من خصائص السّيادة التي يتصرّف فيها السلطان وحده .

وكان دروين دولوي قد سجّل فيما سبق على وزير الخارجية الانكليزية لسورد روسيل تصريحاته المتعلّقة بالمحافظة على « الحالة الراهنة » بالايالة وقال انه موافق عليها .

لكن في 29 ديسمبر قد احاط هذا الأخير سفير فرنسا علما بان « لائحة الاتفاق بين تونس وتركيا قد اعتبرتها حكومة الملكة غير خارجة عما هو مألوف ومتعارف من العلاقات بين الباي وبين الباب العالي حسبما قرّر ذلك العرف الجارى والمعمول به منذ القدم . وبموجب ذلك فهو يأذن لممثل انكلترة باسطنبول بان يعرف من يهتمهم الامر بان هذا المشروع قد حظي بموافقة وزارة لندرة » .

وقد اثار فهم مدلول عبارة « الحالة الراهية » على هذه الصورة احتجاج وزارة فرنسا . حيث بادر دروين دولوي باعلام كل من السفيرين الفرنسيين بلندرة واسطنبول بمعارضة حكومة الامبراطور لذلك الفهم . واشعر الحكومة التركية بانه يرى ان العمل باللائحة التي حبّثتها انكلترة يعتبر انتهاكا صريحا لحرمة الالتزامات التي كرّر علي باشا اخيرا عزمه على التقيد بها وسجّلتها عليه الحكومة الفرنسية اثر سعي رسمي قامت به لديه . كما كلّف سفير فرنسا بلندرة البرنس دولاتور دوفيرني بان يحتج في هذا المعنى لدى لورد روسيل .

وقد بقيت ايطاليا لحدّ تلك الساعة بمعزل عن المشاركة في هذه المذاكرات . وصرّح الجنرال لامارمورا على معنى الاستهزاء بان « وزارة تورينو لم تتصل باي بيان رسمي في هذا الشأن لا من الباب العالي ولا من حكومة الباي » .

وهذا لم يمنع دروين دولوي من ان يطلب في 20 ديسمبر من المكلف بالشؤون الفرنسية بتورينو البارون دوما لارى ان يجسّ نبض الحكومة الطليانية للتعرف على استعداداتها في هذا الموضوع . وقد عبّر لامارمورا عن رغبته في استبقاء « الحالة الراهنة » في الايالة التونسية . واكدّ انه ستوجه تعليمات في هذا الصدد لقنصل ايطاليا بتونس ليكون عمله على مقتضاها وباتفاق مع الحكومة الفرنسية . وصدر الاذن للقنصلين الفرنسي والايطالي بان يقوموا بسعي موحد بينهما لدى الباي لاستمساخه عن كنه المساعي التي كلّف من يقوم بها باسمه لدى القسطنطينية .

بحيث ان الحكومة الطليانية كانت مؤيّدة لفرنسا في هذه الخصومة من اجل تونس . وبلون ان يكون لها مبدأ سياسي واضح ومضبوط في القضية ، فالذي كان يبدو منها انها تساند النظرية الفرنسية الحريضة على ان تكون تونس مستقلة عن الباب العالي على خلاف النظرية الانكليزية التي تعتبر الايالة التونسية ما زالت ولاية تابعة للسلطنة العثمانية .

ومهما يكن الامر فانّ الموقف الحازم الذي وقفته حكومة الامبراطور جبال القضيّة التونسية قد كان له اثره حيث حمل الحكومة الانكليزية على مراجعة سياستها . وقد احاط المكلف بالشؤون الطليانية بلندرة حكومته بهذا التحول في السياسة الانكليزية كما كاتب دروين دولوي في هذا المعنى المركيز دومستيني ذاكرا له : « انّ الحكومة الانكليزية التي تطوّح بها المسير الى ابعاد غاياته او على الاقلّ تقدّمت اكثر من اللازم في هذه القضية .... قد رجعت على اعقابها واصبحت تسعى في جعل نظرياتها ومسايعها مطابقة لنظريات ومسايعي الدّولة العثمانية » .

وفعلّا فانّ لورد روسيل عدل عن تأييد اللائحة التي حضرها وود لدى حكومة اسطنبول . واذ بلغه انّ هذا الاخير اخذ على عاتقه توجيه رسالة للباي في 25 جانفي 1865 في تحريضه على الثبات في موقفه والمثابرة على سياسته كان جواب الوزارة الخارجية الانكليزية عن هذا السعي ان قابلته بالاستنكار الاتم باعتبار كونه يعارض مبدأ المحافظة على « الحالة الراهنة » التونسية .

هذا وقد ترتّب على هذا التحول الذي طرأ على السياسة البريطانية تحول ايضا فيما كانت تعترّم تركيا ابداءه نحو تونس . فالسلطان قد عدل عن اصدار فرمان الذي ذهب لالتماسه خير الدّين . ولم يحمل مبعوث الباي معه عند رجوعه لتونس في جانفي 1865 الاّ مجرد مكتوب حرّره الصّدر الاعظم في 20 ديسمبر 1864 وتضمّن « تأكيد العمل بالامتيازات القديمة المحوّلة للايالة وفق الشروط التي اشتملت عليها المذكرة التي اطّلت فرانساً على فحواها . وقد تعرّض المكتوب الوزيري للأسس التي بني عليها الاتفاق القاضي بضبط العلاقات بين الباب العالي وبين حكومة الايالة . وهذه أوّل مرّة يعترف فيها وزير تركي بصفة رسمية بالوضع الخاصّ الذي عليه باي تونس » .

ومن جهة اخرى فانّ عدول السلطان عن اصدار فرمان خاصّ للباي يعتبر امساكا منه عن مضايقة الدبلوماسية الاروية ورغبة منه في عدم احراجها بقبول المطامع السلطانية على علاقتها . اذ ليس للمكتوب الوزيري من الشأن ما للفرمان السلطاني . ولهذا تجاهلته كلّ من فرانساً وإيطاليا . واعتبرت أنّ الوضع الدولي للايالة لم يطرأ عليه اي تغيير وكانّ مبدأ « الحالة الراهنة » ما رال قائما فيها على النحو الذي شرحته فرانساً وضبطت مدلوله المسرار العديدة .

ومّا لا ريب فيه أنّ الاخفاق الجزئي الذي اسفرت عنه مهمة خير الدين قد كان فوزا دبلوماسيا لفرانسا . وقد شعر الباي نفسه بذلك . فما أن اتى ربيع سنة 1865 حتى استأنف علاقته ومساغبه لدى الحكومة الامبراطورية على اساس من المجاملة بعدُ بها العهد في باردو منذ بضعة اعوام . وفي افريل ارسل الجنرال خير الدين في مهمة لباريس . وفي ماي قدم الامير الطيب باي وهو شقيق الباي يسلم على نابوليون الثالث اثناء رحلته للجزائر .

بيد أنّ قنصل انكلترا ما زال معتمدا كالماضي واكثر من الماضي على حسن استعداد الوزير الاكبر التونسي نحوه . واستجابة لطلبه قد سعى لدى لورد روسيل تحت طي الخفاء التام في منحه الحماية الانكليزية . وقد ظفر مصطفى خزنة دار مع بقائه وزيرا تونس بالحماية الاجنبية التي كان قد التمسها بدون جدوى من فرانسا قبل ذلك التاريخ بخمسة عشر عاما . ولم ينل ما ناله محمود بن عباد الذي احرز على الحماية الفرنسية بمجرد استقراره بباريس في سنة 1852 . ولم يكف تقلص ظلّ دوفال عن تونس لكسي يسي الورير الاكبر التونسي الضغط الذي سلطته قنصلية فرانسا بتونس على الباي قصد الحصول على عزله . ولعلّ لخزنة دار اسبابا قد تكون صحيحة تحمله على الاعتقاد بان الفرنسيين ما زالوا يكتنون له العداوة والبغضاء . ففي جويلية 1865 قد وقع تحت يده على حين غفلة مكتوب وجهه ممثل مصالح الباي بعنّانة الفرنسي الليّثرو (25). الى دوشان دو بلكور عارضا فيه على قنصل فرانسا ان يسعى في اثارة القبائل المتاخمة للحدود الجزائرية ضدّ خزنة دار وذلك تتسكّن الحكومة الفرنسية من وسيلة تستند عليها لمطالبة الباي بعزل وزيره .

وهذا ما جعل خزنة دار دائما على حذر من فرانسا ومؤيدا بدون احتراز لسياسة وود . ولم يفقد تأثيره الواسع على الباي . واذا كان لم ينجح في حمل الباي على ارجاع العمل بعهد الاماد المعلن عنه في سنة 1861 فقد استطاع على الاقلّ التحلّص من اشدّ خصومه واقصائهم واحدا بعد واحد . ففي اوت 1865 انطلقت شرارة ثورة صغيرة بحلق الوادي من نوع ثورات السرايات فاستغلّها خزنة دار ليضع في اهمّ مراكز التّفوذ اخلص اشباعه اليه في ذلك العهد . فتولّى صهره الجنرال رستم وزارة الداخلية واصبح الجنرال زروق عامل سوسة وزيرا للحربية وانتقل محمد خزنة دار من وزارة الحرب لوزارة البحرية وسمّي حميدة ابن عباد عاملا على طريقة . وسعى في عزل بعض الموظفين او في الزج بهم في السجن .

واصطّر الجنرال حسين للتنازل عن رئاسة المجلس البلدي بالحاضرة . وكانت الجفوة التي نالت خير الدين اخفّ وطأة مما نالت غيره . ذلك بأنّ صهر الوزير الاكبر قد اصبح عمله مقصورا على القيام بمهامّ في الخارج منها ما هو اختياري ومنها ما هو اضطراري ولم تبق له ادنى مشاركة في حكم البلاد منذ ثلاث سنين . حتى أنّه اصبح خائفا على سلامته وعلى سلامة مكاسبه واخذ يفكّر في بيع ما يملكه من ضيعات ليتسنى له الاستقرار نهائيا بالحارج .

وما من شكّ في أنّ سياسة التقرب الى تركيا التي سعى اليها وود وحرّص عليها منذ قرابة العشر سنين قد باءت بالفشل في اسطنبول ازاء المعارضة الصريحة التي قابلتها بها الحكومة الفرنسية .

وهذا ما ادركه خزنة دار وحمله على محاولة سياسة اخرى عليها يكون لها من النجاح اكثر ممّا كان للسياسة التي قبلها . وهذه السياسة تتمثل في تدويل الایالة التونسية تحت ضمان الدّول الكبرى . وقد تعطن قنصل فرنسا لهذا السعي الحديد فاحتج منذ شهر جوان 1865 على ضروب التأييد والمناصرة التي طفر بها الباي في هذا الصّدّد من لدد بعض القنصليات (26) ذاكرة في احتجاجه : « انهم يريدون ان يحلّوا الحماية الجماعية لكافة الدّول الاروبية محلّ الحماية المنفردة التي ما انفكت فراسا تمارسها وتولّاها في تونس » .

وقد اعاد دوشان دوبلكور الكرة في شهر سبتمبر لمعالجة هذا الموضوع وارداد تبسّطا فيه بواسطة مذكرة خصّصها لبحث سياسة الحكومة التونسية وذكر انّ هذا المشروع يحقق احلام الباي ويدغدع كبرياه ويحرك في الآن نفسه اطماع من حوله من المماليك . فالامير يغتم بدور شكّ ما يصو اليه من الاعتراف به ملكا مستقلاّ وبذلك ينجو في آن واحد من السيطرة التركية ومن التهديد الفرنسي المسلّط عليه . وقد يتاح لمستشاري الباي واهل طائفته ان يظفروا بما كان يحلم به بعضهم من تعيينهم في مناصب وزراء مفوضين في الخارج . بحيث انّ السياسة الجديدة التونسية كانت تحمل بين طياتها خطرا كبيرا يهدّد المصالح الفرنسية . لانه كان يبدو انّ حظّها من النجاح لدى الحكومات الاروبية هو اوفر بكثير ممّا كانت تلقاه سياسة التقرب الى تركيا التي كان يشبذ بها ويدعو اليها دائما كلّ من خير الدين وحسين . وكانت في موضوع الحال



وبالنسبة للظروف هي السياسة الوحيدة التي من شأنها ان تحقق الاستقلال الحقيقي للولاية التونسية . فلا عجب اذن ان يهتز لها دوشان دولكور ويقرأ لها الف حساب .

وقد فاتح الوزير الاكبر في شأن هذه السياسة الجديدة قنصل ايطاليا قمبروطا في فيفري 1865 وسافر خلفه بينا لفلورنسا في جويلية من السنة نفسها محملاً ببيانات قال عنها انها « مهمة جداً » عن السياسة التونسية . وارسل الجنرال رستم وزير الداخلية في الوقت نفسه لفلورنسا في مهمة تتعلق بفتح مذاكرات للحصول على موافقة الحكومة الطليانية على تعيين وزير مفوض تونسي يكون مقامه بتلك المدينة وشاع الحبر يومئذ ان المرشح لذلك المنصب هو الكونت رافو . وكان مرلاتو قنصل النمسا وهر من اصدقاء وود موافقا على هذه المساعي . وبدون ان يأخذ وود على عاتقه التعهد بأي شيء قد صرح منذ شهر فيفري 1865 بان الباى يرغب في اعتراف الدول بحياض تونس في صورة نشوب حرب لا تكون طرفا فيها . وفي الآن نفسه لم يزل خزنة دار يمانع في اعطاء موافقته الرسمية على التصريحات التي افضى بها دروين دولوي مرتين الاولى في 19 والثانية في 26 افريل 1865 والتي اعترف فيها باستقلال البلاد التونسية . وكان دوشان دولكور قد كلف بأن يطلع الباى على الرسالة المؤرخة في 26 افريل التي وردت عليه من وزير الخارجية الفرنسية والتي صممتها تعليقاته على المکتوب الوزيري الآنف ذكره . وقد جاء فيها « ان كل ما يميز اصالة استقلال حكومة من الحكومات قد اعترف به الصنبر الاعظم لتونس واثبت وجوده بالاستناد على السنن المتبعة منذ القدم . اما علائق الباى مع جلالة السلطان فهي مجرد علائق ذات صبغة دينية محضة اي متصلة بما للسلطان من سلطة روحية » . وقد عبر خزنة دار شهيا عن رضاه بهذا التأويل لكنه اصر على الامتناع عن التعبير عن رأيه كتابة حسبما كان يؤمل منه .

وعندما نشرت وجهة النظر الفرنسية في شأن المسألة التونسية بالجريدة الرسمية الفرنسية بتاريخ جوان 1865 لم يكن حظها من القبول العكسي من طرف تونس اوفر مما منيت به المساعي السابقة . حيث استمرت الحكومة التونسية على الامتناع في بيان موقعها في هذا الموضوع بواسطة تصريح رسمي .

وكان لقنصل فرانسوا موجبات اخرى للتذمر من سلوك الوزير الاكبر التونسي . فمن ذلك ان كل القضايا التي تهم رعايا فرنسيين كانت معطلة في باردو بدون ان

يلتفت اليها احد . ويدعي خزنة دار ان هذه الماطلة سببها نضوب موارد المالية . بيد ان الصعوبات التي يشكوها من الوجهة المالية لم تمنعه من قبول مصالحة بمقدار باهظ جدا لعض مسألة الديون المحمولة على عاتق البايات وهي مسألة يطول شرحها وفيها ما لا يقبله العقل . وما ذلك الا لان مشروع المصالحة قد قدم له من طرف وود وبيننا باسم غرماء من اليهود الانكليز والايطاليين .

واستؤنفت الاشتباكات حول الحدود بحدثة اشد من ذي قبل والتهمت الحرائق التي اضرمت نازها القنائل التونسية في شهر جويلية 1865 وحده خمسا وعشرين غابة من غابات مقاطعة قسنطينة . بدون ان تقوم السلط التونسية باي سعي ولا حتى بمحاولة سعي لانتفاء هذه الاضرار او لمعاقبة مرتكبيها على الاقل . وكان كاهية الكفاف سي صالح بن محمد معروفا باحاساساته العدائية نحو فرانس وينسب اليه تعمّد اثاره الشعب على مقربة من الحدود لحاجة في نفسه . وسعى عامل طبرقة الجديد حميدة بن عياد من جهته وهو من المحتمين بالرعية الانكليزية في ان يؤسس بصورة علنية شركة اسبانية احررت في سهر جويلية 1865 ولدة اثني عشر عاما على حق استغلال العانات والمناجم بجهة طبرقة المتاخمة للحدود الجزائرية .

وبلغ ايضا لعلم دوشاد دويلكور ان بعض الجزائريين المحتمين بفرانسا قد فرضت عليهم اتاوات غير قانونية . وان آخرين امثالهم قد اهينوا وفرشوا للعصا باذن من اعوان الباي بالرغم من احتجاجهم ومن الادلاء بصفتهم . وحصل قفصل ايطاليا بسهولة من الباي في جويلية واوت 1865 على تعويضات وعلى وعد منه بمعاقبة بعض الرعايا التونسيين الذين اعتدوا بالعنف على صيادين ايطاليين ببنزرت وبسواحل الوطن القبلي . ولم ينجح قفصل فرانس في الحصول من خزنة دار على اي تعويض عن اعتداءات كان ضحاياها رعايا من الفرنسيين وكانت افدح تكثير مما حصل للايطاليين بحيث أن سوء استعداد الوزير الاكبر نحو فرانس كان واضحا وضوح الشمس في رابعة النهار . وهل يحتاج النهار الى دليل .

ولكي يوضع حد لسياسة وخز الار التي كانت تسلكها الحكومة التونسية ازاء فرانس ازاء ممثليها تونس ، ولكي يقطع دابر ما كانت تقصده وتسعى اليه من تدويل المسألة التونسية . ولكي يرجع النفوذ الفرنسي بباردو لما كان عليه قد صح عزم حكومة الامبراطور على ان تضرب ضربة حاسمة تعيد الامور لنصابها وترجع العقول النائرة للجادة .

فمنذ شهر جوان 1865 سعى دورين دولوي لدى حكومتي فلورنسا وفيانا لمعرفة وجهات نظرهما حول القضية التونسية . واتصل من البارون دومالاري بمعلومات مطمئنة عن استعدادات الجنرال لامارمورا التي قيل عنها انها ميالة للمسالمة . وصرح وزير الخارجية النمساوية الكونت منسلوف بويي من جهته بان سياسته ليست معارضة لسياسة فرنسا بتونس . واعلن استنكاره للدسائس المنسوبة لمرلاتو واكد ان هذا الاخير سيتصل بتعليمات تأمره بتغيير سلوكه .

وفي سبتمبر دار نقاش حول المسائل التونسية في احدى جلسات مجلس الوزراء بفرنسا تحت رئاسة الامبراطور . ولما استشير والي الجزائر الماريشال دوماك ماهون في هذا الموضوع كان الرأي الذي ابداه يتمثل في ارسال حملة عسكرية تصل الى العاصمة التونسية . وقدم برنامجا مفصلا في خصوص خطط سير تلك الحملة وما يلزمها من تنظيم واعداد . بيد ان هذا البرنامج كان يتجاوز بكثير نوايا الحكومة . فاقصرت الوزارة على توجيه بلاغ اخير للباي على يد مبعوث خاص هو البارون سيّار على ان يؤيده عند الاقتضاء عرض عسكري فرنسي على الحدود . وفي صورة اخفاق هذا السعي يؤذن للجيش الفرنسية بان تقتحم الحدود التونسية وتحتل الجهات المحيطة بالكاف .

وصل البارون سيّار لحلق الوادي في 19 سبتمبر على ظهر الباخرة « ليكليرور » بعد ان مرّ في طريقه على عاصمة الجزائر ليتفاهم مع الماريشال دوماك ماهون وليتفق معه على خطط العمل . وفي 24 سبتمبر تقابل مع الباي وطلب اليه ان يقدم ترضيات لفرنسا في مقابلة الاضرار الحاصلة للغارات الجزائرية بسبب الحرائق والجبر ما حلّ بالجلالية الفرنسية من الاستخفاف وما لحق الجزائريين المحتمين بفرنسا من اعتداءات بالضرب ونحوه واعطى للحكومة التونسية اربعا وعشرين ساعة لتعرف بجوابها كما اشترط عزّل عمّال وكواهي تونس والكاف وقلبية والزام الوزير الاكبر بتأدية زيارة رسمية لقنصلية فرنسا للاعتذار عن كل هذه الافعال .

وقد ابرق لورد روسيل الذي احاطته فرنسا علما ببعيها للقنصل وود داعيا اياه بان ينصح الباي بقبول الطلبات الفرنسية . ويبدو ان هذا التدخل من انكلترة هو الذي حمل الباي على التنازل بسهولة واستولى الذّعر على خزنه دار فاستجاب بدون مناقشة لكل ما طلبه البارون سيّار . واكتفى المبعوث الفرنسي في آخر الامر بالحصول على

عزل كاهية الكاف سي صالح بن محمد ورئيس المجلس البلدي بالحاضرة سي ايوب (27) والوعد بالحصول على غرامة قدرها 400000 فرنك لجبر الخسائر التي لحقت الفرنسيين اثناء الثورة وعلى عدة منع اخرى لعائلة الجزائريين الذين وقع الاعتداء عليهم . وعلى تمهّد صريح من الای لمعاملة الجزائريين المحتمين بمراسا نفس المعاملة التي يحظى بها الفرنسيون انفسهم .

بيد ان مهمة سيّار كان لها مرمى سياسي ادعى للأعتبار واحقّ بلغت الانظار . ومثلما فهمه وود فان طلب تعويض الضرر لم يكن الاّ تعلّة تخفي وراءها ما هو اهمّ . ذلك ان البارون سيّار قد اتى ليرفع صوته عاليا ولينسّ العافلين من حاشية الباي ان الحكومة الفرنسية لا يمكن لها ان تسمح بان تعامل باستحفاف . وحسب عبارة المبعوث الفرنسي نفسه : « لا يمكن ان تكون في تونس سياسة اخرى ونفوذ آخر غير سياسة ونفوذ فرنسا » .

وقد شاءت الحكومة الفرنسية ان تشمّع الفور الدبلوماسي الذي ظفرت به في اسطنبول اثناء شهر جانفي 1865 نارحاج منزلتها في باردو لما كانت عليه . وكان حل همّها ان تعيد لاقصية الفرنسية المحظوة التي كانت تتمتع بها في مجالس شوري الباي قبل ان تفقدها اياها الهفوات والتطّعات التي ارتكبها ليون روش ودوبوفال .

لقد كان الانذار صاروا . وكان له أثره في الآذان والاذهان التي تلقته . بدليل ان الدسائس التونسية مع الخارج قد كفت . ولم نعد نسمع طيلة عدة سنين نأدي سعي يرمي الى التقارب مع تركيا . وقر كذلك مشروع تدويل الايالة .

وإدا كان وود قد احتفظ بمركزه القديم بصفته مستشارا وصديقا لخرنه دار فان قنصل فرنسا اصبح شخصية مسموعة الكلمة في تونس وتعامل بمتهى التقدير والرعاية . ولم يكن شيء يثّ فيه باردو بدون ان يستشار في شأنه ممثل فرنسا . وغدت العلائق بين القنصلية الفرنسية وبين الوزير الاكبر مرضية ان لم نقل ودادية . وكان هذا الاخير يتظاهر في كلّ مناسبة بمنح الاولوية لمراسا على سائر الدّول الاجنبية ويخصّص لمصالحها معاملة ممتازة . وتلك سياسة يشير بها على كلّ حال الرّشد وحسن التّبصّر لانّ الضائقات المالية التي كانت تتجلبّ فيها الحكومة التونسية من شأنها ان تجعلها في كلّ يوم اكثر من سابقة تحت رحمة اصحاب بنوك باريس .

## التسليق

- ( ١ ) بالأصل المبحول عنه ورد بدل حيوده اسم حصونه ولعله وهم أو بحريف ، فانه لم يحول في هذه المدة أحد ولاية المهدي يعرف بهذا الاسم
- ( ٢ ) عبد اطلب بروداوى في بيان ما كان يمارسه الفصل الفرنسي في علاقته مع الحكومة التونسية من عطله وبهور
- ( ٣ ) بل عنه اميرى في كتابه « الثورة التونسية في عام ١٩٥٤ » قوله « انى لما كنت في باريس كتب افكر مثل تفكيركم ، اما في تونس فان رأيي قد تغير تماما وليس ما اراه محض حبال ، ذلك انى لم اسمع فولا غير الذى اعلمته به الورير بواسطة رسالته - زوجته داربع هذا اليوم ، وتصلكم بسعة منها صحته هذا
- ان الذين يحكمون البلاد التونسية لا يتجاوز عددهم الخمسين ، قد دعوا من حالة السيد الى اعل مقام وبالقوا اوفر المخطوط ولكن يستعفى السابى الوارث فائنا بين هذا العدد من السادة بعد من الصلة والاخرى الى سبى البعض منهم ، وهذا استطاعوا ان يشدوا وثاقه بواسطة دسوس كامل الحماية لهم دون سواهم ، وامروا مكره ما حسوا له من حسنى الشهوات التى اتمس بها للدفاع ، وهذا سبى - يؤسف له - لان الماطر اليه منهم شعر نادى ، دى به ، سقط عليه ، وبان ومجاهد اجل من وجوه كل المالك . وما من شك في انه لو شاء ان يحلص من سيطرتهم اذن لافعلوا عليه وادافوه وبان امره
- ( ٤ ) وهذا هو جواب الورير الاكبر التونسي عن نسخة الفصل الفرنسي « اما بعد فانه يلعبا مكبوكم ، وما حررم لنا عنه مما ظهر لكم من الصلحة فضا وقع من الريادة في الاعابه علمناه . وعلى حصنه مولانا العلية عرصناه ، وفي ساء الله لا يبع ما يوعىموه من البحر ودمهم »
- ( ٥ ) ان ما به الحاجة من المكوب الوحده من دوروس دولوى للفصل الفرنسي في ٢٥ ديسمبر ١8٦3 بمقتل بالخصوص في قوله له « اذا كان من واحسا الخرص على الا تمس حقوق مواطنى في البلاد التونسية نأى ادى فان اللغاة يفرح علينا ان نعى بحول عن البدل في كل ما بهم الادارة الداخلية للبلاد ، اذ ليس لنا اى حق يحول لنا هذا البدل اللهم الا اذا حسب مصالح مواطنىا نصحه خاصة
- لا حرم ان الفصلية العامة يمكن لها حسب الظروف ان تبنى بعض التصانيع الممنه - من ان ذلك يسمى ان يكون منها بمرشد الحق ويدون ان بما ر دسؤوليتها ومسؤولية حكومة الامبراطور - فلو ان حريدار استشارك في شأن الرفع المرمع توطعه على الاجى لكأن في امكانك ان تسط عليه الواقع التى يحول في بطرك دون تطبيق ذلك الرفع - بعد انى كتب افضل الا يصدر المأذنه منك في تعديم ما عى لك من الملاحظات وعلى كل حال كتب اتمسنى الا يكون ذلك منك في صورة خطاب مكوب ولا يحى عليك ان المساعى الى من هذا الفصل - ولو لم يخرج عن الصلحة « التسهة بالرسمه » تكون في الغالب غير حالية من المحذورات ، ولهذا فأنى اوصف بان لا يقيم عليها الا في المسجل الا في صورة ما اذا كان بذلك له ما مروده نصه معموله »
- ( ٦ ) حان مناسبى كان يعاطى الحارة على دمه مراسلى بمرسلنا وكاتب له غلاني وثقة مع الفائل بداخل الملكية . وهو ناشط للغاية وسديد الصلحة بروسطان ، وعمل كثيرا في سبيل المحيل باحلال فرنسا لتونس
- ( ٧ ) بعد ان هذا الاحمر لم يمت هذا الفرار ، وبقي تونس الى يوم 2٥ حويلة ١8٦4 في انتظار تملكات ورير الحرب الفرنسي
- ( ٨ ) كلف القائد سيم عبد دهانه لباريس مهمة رسمه وهي محاولة ابرام فرض جديد لقائده الاياله التونسية ، وكان ذلك بعد ان احد بدمه براءه في مصطفى حريدار في اثبات صحة حساباته فيها وصرفا - بعد ان القائد سيم قد كان مسبا المرم على علم الرجوع لتونس ، واحاطت بصلته بان حمل معه حارسا من الفلغات المثنة لوططة ولوططة ولوططة عدة سركاء له في انهاء اموال الدولة وهذه الفلغات هي سبناه سلاح بيكنه من رد عادية الورداء او كبار الميرطس الذين قد تعددهم اسمهم بسمة بعد رحيله ولهذا لم تشر نصه بالقائد سيم شجاعه مثلبا سبرت نصه بانى عباد وقد اسير القائد

سُمى ساريس واسم معينا بها الى ان ابدلت الحرب بين فرنسا والمانا وطلب في آن واحد او في آجال معارفة الإجماع بالحسنة الفرنسية وبالخدمة الطائفة ، لكن لم يحصل لا على هذه ولا على تلك لاسباب مجهلة .

وفي سنة 1871 عائد ساريس الى فرنسا حيث حُصِّل فيها اعاشته بتاريخ 24 حاصي 1873 ، وقد اُتي له مطلق الصروف منه حاشا في املاكه العقارية التي خلفها سوس ، وهي عبارة عن ثلاثين عمارة بين دور وجوابين وارضاس صالحة للبناء ، بني الحماره بالمعاصرة . وفي صميمي مساحتهما 400 الى 450 هكتارا بالحدودية ، وتضم عشرة قطعه من الارض بالمرسى ، ودور واحده بحلق الوادي وسينى ابي سعيد واريانة ، حية حبيبتها مليون من المركبات من سكة ذلك الوقت ولم يصح ملف ضرره فيما كان موطا يهدته الا بعد وفاته اي عندما وُجِدَ حصر تركه . وقد اُصبح بعد الحساب ان حمله ما حالت فيه يده في مدة لا تتجاوز العشر سنوات الا بفعل كان عبارة عن ستة عشر مليوناً وسبعائة وثمانية وسبع الف وسبعة وعشرين فرنكا واثني وسبعين صانيماً اي ما يساوي حساب الرنالات ستة وعشرين مليوناً وخمسة واربعين الفاً ومائتين وسبعة رنالات ، وهو ما يساوي كامل دخل الإيالة مدة عام ونصف ، ومن المعدر علينا الآن بقدر أهمية هذا الرمز ، ويكفي ان نعلم للتدليل على عظم معدده ان ميراث المصانير البوسنية تتجاوز في الساعة الحاضرة (اي ساعه تحرير هذه الصفحة التاريخية) العشرين مليوناً من المركبات والارز من وجود العائد بسبب بعيدا عن موطى مكاسبه بعد استطاع ان يحبس الصروف فيها وان يسي متاجلها ضروره ان يعوِّم محلله اسرع في عام 1881 عما يُريد عن 27 مليوناً بين قيم معدية وامتلاك عقارية

(9) جاء في مكنون وجهه امير الالاي محمد ناس حاشا للورس الاكبر ما يأتي كتب قد اعلمت السيداه تسبب جموع اهل المدن الذين يهودهم على من عداهم ولكن يسمي في جمع ما يعرف من سبلهم طلب من اولاد وبيعه ان يهيجوا على الروح الذي يعطيه الخلق للفرس من عدا وبيهموا ما به فاصح هؤلاء من الإصناع الله لكن قد ساع الخير صاء يوم السبت الصارط من على من عداهم سطا في مسيجة ذلك اليوم في جمع من اصاره من اولاد عمار ووربان والفرانسي وبني الرضاع من عرس اولاد وبيعه على سرح سينى العربي وفلوا من به وبلغ عدد القل في صفوف الساعين من المرحدين سعين ، وبلغ عدد من هضوا بينهم من الهضى عليهم ارضهم ولم يبق الحياة شتاً في الروح الا حطوه او يهوه

(10) كان عاني متلبا كان رميله الانكليزيان بسوره وسفاس سيعسي وكارلوني على اخصال مسير سنانج واعان عده عروش وقد اسفل هذه الصلة ليوجه عده بدادات وصانج لرحماء الثورة متلبا تسهد بذلك رساله التي وجهها ساريج 22 ابريل لمتشره سنانج من عرسى ماهر والفرانثيش والرسالة مصعولة الى الآن بخراني السفارة الفرنسية سوس

(11) ثلاث من هذه الرسائل الخمس وهي التي تحمل بواريح اول حوان و 15 و 20 مه قد اُحالها على من عداهم على مصطفى خربة دار سماء وراء الصلج وبغوا الى الساي وقد اُحفظت حرة المكاييب البوسية بالطاقة التي صحت بوجه هذه الرسالة وقد جاء فيها : ان بعض الناس يقولون اني حسب الفصه وهما اني اُحيل على حاكم هذه الرسالة التي وجهها لي الفرنسيين واسم تفركون انه لو كان عني لكأن سلوكه في هذه الفصه غير سلوكي والسلام من على من عداهم ومن اُجه عبد السى ومصباح من عباس

وهذا من اول هذه الرسائل الثلاث التي ترجمت اولاً للانكليزية ثم من الانكليزية الى الفرنسية ، وهذا ترجمتها : « سَمِ الله الواحد الاحد من الفصح الى ربه دوووال فصل فراساً سوس الى الامر الاكمل العالم الاكمل السيد على من عداهم اكرمه الله امي اما بعد السلام عليكم فالتى يكون في شريف عليكم فل كل سى ، هو اما بضم بالله العظيم الذي ارسل الاحل على عيسى عليه السلام اسما لا يحيى عليكم شيئاً من بواص حكومنا بحكم ولكوبوا على يمين مان الفرص من محي ، بواصنا القريه الى حلق الوادي اما هو للصلح على حكومتكم حتى يستحب لبرعانتكم يكون ان يصح المساس لا مكاسبكم ولا باشخاصكم ولا براحكم . فسل ان بطلوا تورثكم اسرم ووراثكم معاهدة مع الانكلتر الفصه البد الاول منها تحويلهم حق املاك ما طاب لهم من المعابر الريشه والتديرة من سوس ادن فاصم الدين مستلف منكم كل هذه المكاسب التي مستلف لحوره الانكلتر ادن لس لك من التروء ما عداهم والانكلتر يهدون على بدل عشرة آلاف رسال لانشراف جعل لا تهدون اسم على بدل الف ريال في سنه ، وان الاساليب التي سموها في الزراعة لا تسمح لكم الا بغير معين من الصبح وقصر من الضمير في ذلك الحقل سماء هم يحصل وسائل الاستغلال المعروفة التي يحدقونها يستطون ان يزرعوا الطل او غيره من الزراعات الفصه التي تحول امكاناتكم وعاداتكم المألوفة يسكم وبين الاقدام عليها

وهم يسمون أيضا إلى بناء سكك حديدية في بلادكم بطر ما هو موجود في أوروبا وتسمى السكك المذكورة ملكا لهم إلى أن يوزع لهم من ممتلكاتها ما يفي بحلالي راس المال الذي بذلوه في بنائها . والحساب هو ما يقدمونه ولا يمتنع لهم ، ولا بد من قبوله على ما هو عليه . وتلك هي الوسيلة الفعالة للاستحواذ على بلادكم .

وبمقتضى الشريعة الجاري به العمل عندهم فإن من يسير منه عشرين سنة وهو يصرف في كسب من المكاسب بدون استطاع يصبح مالكا إياها بحيث أن المالك الشرعي للأرض ولو كان منه أوتى الرسوم الثلثة لملكه لى يسمه حينئذ من أرضه على تلك الصورة إلا أن يوجه دفعاته للشاري حل حلاله لكي يصحبه من أعدى عليه دعوى الخور والصرف القديس بضمون في عرف قاصونهم رسوم الملك .

ولا أحيى عليكم أن هذه المساعي الشريفة آثاره سخط حكومي فارتدت بأمرائها استولوها أن يحصل على عزل الورور وإبطال القوانين الأساسية التي بنت عليها الحضارة مع الإنكسر . ومنهم الله سحر الماء القمل بالمسور إلى رفض تلك الانتفاع وسقوط الورور الذي كان سببا في إرهابها وادى من وحيي أن أحييكم علما أيضا بأن ملادى فراسا القوية تعدل جهودا حسارة لتحقيق الرفاهية لكل الإقطاع وعلى الأحرى منها نوسى سبب مجاورتها للجزائر ومن أجل أمراء العائلة المحسنة

والذي أحركه به هو أن ورراءكم يحرصون الباي على إرسال محله مع الطبخية على طريق ناحية والفرعان لحد العروش عن الإصواء . بحيث لو أنكم ولاصناف عسكم ويلزم أن تقدموا إلى سدي على الخطاب مع أرضه آلاف من الخالة على الإقل مع إعلامي بملوكم قبل يوم أو يومين وتفرحوا بعد سنده عامه وسأكون معكم ومزيديا لكم . وإن شاء الله لا يقع إلا الخير وما فيه فائدة لكم والسلام من كاتب هذه السطور حاسب الفصل صفاس والمسلم الآن بنوسى حردرها عن ادن السيد الفصل دونووال عبور امبراطور فراسا صرته الله ومن صندبكم ومحكم الكولونيل الفرنسي كسون

وحرر في 25 دى المحنة 1280 و في اول جوان 1864

ملحق خبر إذا تصدع عليكم الصنوم فلتوجهوا لسا رسالة تسمى بها في وصوح نام أسماء أهم رعاء المروض وأشاعهم وحمله ما لهم رغبة في الحصول عليه من الحكومة التونسية . وكذلك ما ترعب منه اب شخصاً »

(12) جاء في رسالته وجهها دورى دولوى إلى دونووال مازبح 15 جوان 1864 ما يأتى : « لا يسمي إلا أن تؤكد لكم من جديد وجوب الوفود عند حد بملصاني المكرره وعلم الخروح عن مطوقها ومفهومها في سلوكم وفي كل المواضع التي مفعوها . وادرككم بالخصوص أن استمرار الثورة هو في نظري شيء لا أسوا عنه وإن رعسا فوق كل شيء . وحل كل شيء . هي في أن يسهى في أجرب الإحالة وبناء على ذلك فإن الفصلحة العامة يسمي لها أن تساعد عن الصام باى سمي يمكن أن ينهم منه ولو شنهه تستيط للثورة أو مجرد عطف على التوار إيا كان سوعه »

(13) ولو أن دونووال لم يرايه الأمل في انتصار الثورة حتى شهر حويلة فدلل أنه كب في ذلك التاريخ ما عهد : « أن حجم الانتفاضة يستعمل الفرنسي بدون شك على توجيه حركتهم نحو تونس العاصمة »

(14) كان الميسكر الطامى التابع للباى يبالغ من سة الإيات من التواء يبلغ رسالها يبلغ نظريا 3000 حدى ومن الإي طبخية بكل منها ألف رجل . وكان مسمر الإلاى الاول والخامس والسادس بالخاصة مع الطبخية والمجالة والإلاى الثانى بسومة والثالث بالمسير والرابع بالميروان .

(15) هو صهر الباي وبوى حطة صاحب الطابع على عهد محمد باى . وكانت سنة في ذلك العهد حوالى 1859 سنة ومات حقا مادن من الباي في سنة 1867

(16) جاء في كتاب حان دنوا « بنوسى الشريعة » من 225 في خصوص بكة العلة الكرى في عام 1864 ما يأتى : « امند يد الخراف والتمار لفرية العلة الكرى أثناء المارك التي كانت تصور من الحسينية والثانية . وعن أهلها ممسكن بولانهم للثق المحسنى وهم يكون مصدا شديدة لجراهم بالقلعة المصري »

(17) ارى فيساروطا الحكومة في 14 أكتوبر 1864 مثلما ارى كاهة حصل أسابا والبسا ما يعيد أن سلطة الباي قد عادت لا كانت عليه في كل مكان ولم يس إلا حصل فرسا هو المرتبات وحده فما أصبح خدمة مسئلة عند المنسج

(18) هو شبح الطريقة الرحامة الشيخ مصطفى ابن عرور .

- (19) كتب دوتش دولكور لندروين دولوى في 27 فعري 1866 ما يعيد ه ان الاحوين على وعيد النسي. من عداهم حرجا حجة من الحرائر ودخلا الثراب الموسي مسكريين واسمرا صواحي الكاف واسهر على من عداهم مرسه مرور شيج الطريقة الحاسة سي محمد العد بنوس في طريقه الى الخج وحسنه ملسمسا منه. بطرا لا له من المكانة العالية في العوير . ان يستطع عليه الباي عساه ان يشمله بعوه الا ان حاله الباي القب العصى على من ان يدرك شيج الطريقة الموصا اله واوتي به لشاردو ولم يبعد منه حكم الاعداد استجاعة لسمي قام به لديه فصل فراسا وبعد عصى ثمانية عشر شهرا وحد مينا بررانه بحلق الوادى (في 10 اكتوبر 1867) وكان اخوه عبد النسي اسعد خطا منه حيث تمكن من الفرار وعاب عن الاطار
- (20) كان تباى مدير فرسي للمالية الموسية في عهد الحماية بعد دومان
- (21) من رسالة دوفوفال الى دوروس دولوى في 4 ديسمبر 1864
- (22) اسحاى يوس اسرائيل محرر على الحماية الفرنسية وتزوج ابنه امير من يوسف لعي الذي هو من الرعايا الانكلس وانشار اسينا لكونه من اعوان الدفاعة الدين كان يستعملهم ريشاز وود وهو من اشند الحصوم لاشنار القود الفرنسي موسي وه: الذي كان مد عصى 15 عاما مظل عصبة العصبة
- (23) المنس حرسه دار الحماية البريطانية في الحفا. وحصل عليها
- (24) طريق حطر بن حريزره رمره والياسة وهو يمتع كل سعيه يستطع ان تشفه امينار السيق على السمي الملاحة لها بعدة امثال ولم يكن في وسع المرافطة الفرنسية الكثره ان تصامر نفسها باعسار ذلك المصق مثلما استطاعه الباخره الموسية الصميره
- (25) يوسف اللمرود ولد بعامة في عام 1846 من اب فرسي ولم فائلة اسمها جدوة بب الطاهر بولي النابة عن مصالح الباي بعامة قبل الاحلال وسمى عاملا على الاعراس في اكتوبر 1881 وملكه الباي ربة فربي واخر من فرسا على النصف الاول من وسام اللحيون دوسور وبنوى بعيشي في سنة 1906
- (26) الفاضل الدين انشار اليهم فصل فرسا هما وود فصل انكره ومولاو فصل النسا
- (27) وقد عوى كاهمة الكاف نسي صالح الوردتامي ورنس المجلس البلدى الخمرال سليم عامل الاعراس



# فهرست

## صفحه

- 1 - اسباب الانتفاض 11
- 2 - تطور الثورة 19
  - أ) ثورة المائيل 19
  - ب) مدوم الاساطيل الاروبية 23
  - ج) امراض السواحل 26
- 3 - تدخل الدول الكبرى 29
  - أ) سياسة وود 34
  - ب) سياسة دوبوفال 38
  - ج) حملة طليابه لم يكب لها النجاح 41
- 4 - انتهاء الثورة 51
  - أ) خضوع الوار 52
  - ب) حملة الزحر 57
  - ج) مهمه خير الدين 61
- 5 - عودة النفوذ الفرنسي 64









الدار التونسية للنشر

تونس 1965